مجلة الآداب
للدراسات النفسية والتربوية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 10/ 02/ 2026م
تاريخ القبـول: 05/ 03/ 2026م

واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص

مشاعل بنت صالح البطاح*
student.ksu.edu.sa@445204991

د. أنس بن أبراهيم التويجري**
analtuwaijri@ksu.edu.sa

ملخص:

هدف البحث إلى التعرف على واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص في مجالات التعليم والتدريب، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، واعتمد المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة البحث. وتكوّن مجتمع البحث من قيادات الكليات التطبيقية بالجامعات السعودية الواقعة في (حفر الباطن-الحدود الشمالية-شقراء-نجران-الطائف)، البالغ عددهم (294)، وتم اختيار عينة ممثلة منهم بلغ عددها (167) فردًا. واستخدمت الاستبانة كأداةً رئيسة لجمع البيانات بعد التحقق من صدقها وثباتها. وأظهرت النتائج أن واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص جاء بدرجة متوسطة؛ إذ حقق بعد التعليم المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.61) بانحراف معياري (0.652) وبدرجة متوسطة، كما جاء بعد خدمة المجتمع بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.61) وانحراف معياري بلغ (0.652)، وبدرجة متوسطة، وجاء بعد البحث العلمي في المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.59) وانحراف معياري (0.696) وبدرجة منخفضة. وأوصى البحث بضرورة تطوير إطار حوكمة منظم للشراكة، وتعزيز الاستثمار المشترك في البحث العلمي التطبيقي، وتوسيع نطاق التدريب التعاوني المرتبط باحتياجات سوق العمل، وتفعيل حاضنات الأعمال ومكاتب نقل التقنية، بما يسهم في بناء شراكة استراتيجية مستدامة بين الكليات التطبيقية والقطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الاستراتيجية، التعليم والتدريب، التعليم العالي، البحث العلمي، خدمة المجتمع.

* باحثة دكتوراه قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

**أستاذ الإدارة التربوية المشارك، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: البطاح، مشاعل بنت صالح؛ التويجري، أنس بن أبراهيم. (2026). واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص، *مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية*، 8(1)، 437-474.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

OPEN ACCESS
Received: 10-02-2026
Accepted: 05-03-2026

مجلة الآداب
للدراسات النفسية والتربوية

The Current Status of Partnerships between Applied Colleges in Saudi Universities and the Private Sector

Mashael Saleh Albattah [*]
445204991@student.ksu.edu.sa

Dr. Anas Ibrahim Altuwaijri [**]
analtuwaijri@ksu.edu.sa

Abstract;

This study examined the status of partnerships between applied colleges in Saudi universities and the private sector in the areas of education and training, scientific research, and community service. The descriptive analytical approach was adopted. The study population consisted of leaders of applied colleges in Saudi universities located in Hafar Al-Batin, Northern Borders, Shaqra, Najran, and Taif (N = 294), from which a representative sample of 167 participants was selected. A questionnaire was used as the primary data collection instrument. Results indicated that the overall level of partnership between applied colleges and the private sector was moderate. The education dimension ranked first with a mean score of 2.61 and a standard deviation of 0.652, indicating a moderate level. The community service ranked second with the same mean score (2.61) and standard deviation (0.652), also reflecting a moderate level. Research dimension ranked third and last with a mean score of 2.59 and a standard deviation of 0.696, indicating a low level. The study recommended developing a structured governance framework for partnerships, strengthening joint investment in applied research, expanding cooperative training aligned with labor market needs, and activating business incubators and technology transfer offices to promote sustainable strategic partnerships between applied colleges and the private sector.

Keywords: Strategic Partnership; Education and Training; Higher Education; Scientific Research; Community Service.

[*] PhD Researcher, Department of Educational Administration, College of Education, King Saud University, Saudi Arabia.
[**] Associate Professor of Educational Administration, Department of Educational Administration, College of Education, King Saud University, Saudi Arabia.

Cite this article as:: Albattah, Mashael Saleh & Altuwaijri, Anas Ibrahim. (2026). The Current Status of Partnerships between Applied Colleges in Saudi Universities and the Private Sector. *Journal of Arts for Psychological & Educational Studies 8*(1) 437-474

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

(EISSN): 2708-5775 ISSN: 2707-5788
DOI: https://doi.org/10.53285/r0yh6x94

المقدّمة:

يشهد العالم المعاصر تحولات متسارعة في بنية الاقتصاد وسوق العمل، فرضت على مؤسسات التعليم العالي أدوارًا جديدة تتجاوز نقل المعرفة التقليدية، لتشمل إعداد خريجين قادرين على الاندماج في بيئات مهنية معقدة ومتشعبة، خاصة في ظل التطور التقني والرقمي المتسارع، والتغير المستمر في طبيعة الوظائف والمهارات المطلوبة.

وتعد الكليات التطبيقية أحد أهم الأنماط التعليمية الحديثة التي تواكب متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، وذلك من خلال دورها الفاعل في تنمية المهارات وتعزيز جاهزية الخريجين لسوق العمل عبر تأهيل كوادر متخصصة قادرة على الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويستند نجاح أي دولة في مسيرتها التنموية إلى التكامل بين القطاع الصناعي والمؤسسات الأكاديمية التطبيقية، إذ تُعد الجامعات التطبيقية من أبرز الموارد المجتمعية التي تسهم في دعم التنمية والتطوير بفضل دورها الحيوي في إعداد وتدريب الموارد البشرية، ولا سيما في ظل التسارع الكبير في ميادين العلوم والتكنولوجيا (Ansari & Sanchuli، 2017).

كما تكمن أهمية الكليات التطبيقية في زيادة كفاءة وجودة المخرجات، وتحسين نوعيتها لتمكين الصناعات والشركات من المنافسة العالمية، وتعزيز التعلم الذاتي مدى الحياة، وتنمية القدرات المعرفية والمهارية والوجدانية، وربط المخرجات بمتطلبات سوق العمل، وإيجاد فرص عمل للخريجين وتمكينهم من مواكبة التطورات العالمية في جميع ميادين العمل والإنتاج، ومشاركة مختلف قطاعات العمل ومؤسسات المجتمع المدني في صياغة واتخاذ القرارات في مؤسسات التعليم التطبيقي (غدير وإبراهيم، 2021). وهذا يعكس بوضوح الدور المحوري للتعليم التطبيقي في تعزيز التنمية الشاملة من خلال ربط مخرجاته باحتياجات المجتمع وسوق العمل، وتمكين الشباب من التكيف مع التطورات التكنولوجية المتسارعة. كما يُبرز أهمية هذا النمط التعليمي في رفع جودة المخرجات وتوفير الكفاءات المؤهلة لدعم التنافسية الاقتصادية محليًا وعالميًا.

وإن تحقيق التوافق بين احتياجات سوق العمل وتسهيل مهمة حصول الخريجين الجامعيين على فرص عمل أمر يتطلب ضرورة التنسيق الدائم بين الجامعات السعودية الحكومية والقطاع الخاص بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل (حمزة، 2015)

وقد أكدت العديد من الدراسات على أهمية الشراكة بين التعليم العالي والقطاع الخاص كدراسة الرويثي (2023)، ودراسة السمحان (2021)، ودراسة العبسي (2017). إلا أن من أبرز الاتجاهات نحو تدويل الكليات التطبيقية وإكسابها قيمة مضافة هو إبرام اتفاقيات توأمة مع الشركات الرائدة في السوق، ومواءمة مخرجاتها الأكاديمية مع احتياجات سوق العمل. كما أشارت إلى أن الجامعات ومنظمات الأعمال اليوم

بحاجة ماسة إلى إقامة علاقات شراكة فعّالة تسهم في تطوير أداء مؤسسات الأعمال، وتعزيز القدرة التنافسية للجامعات، وضمان تحقيق الجودة المطلوبة في برامجها ومخرجاتها، وتبرز أهمية الشراكة بين كليات المجتمع ومؤسسات سوق العمل في مجالات تدريب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، والحرص على متابعة خريجي هذه الكليات، ومواكبة المناهج التعليمية لمتطلبات سوق العمل. كما يجب أن تتسم برامج الكليات بالمرونة الكافية لتلبية احتياجات السوق وتوفير مخرجات تعليمية تتوافق مع التحديات المهنية المستقبلية.

مما سبق، يتضح أهمية الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص كونها تمثل ركيزة استراتيجية لبناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة والمهارات المتقدمة، خاصة في ظل تحولات الثورة الصناعية الرابعة. إذ تتطلب هذه المرحلة التكامل المنهجي بين مؤسسات التعليم وسوق العمل لضمان إعداد خريجين مزودين بالمهارات التطبيقية والمعارف الحديثة التي تُمكنهم من المنافسة في بيئة مهنية متغيرة. وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص من وجهة نظر القيادات بالكليات التطبيقية

مشكلة البحث:

تأتي الكليات التطبيقية كحلقة وصل استراتيجية بين الأوساط الأكاديمية ومتطلبات القطاعات الإنتاجية الخاصة وسوق العمل. وقد أولت وزارة التعليم اهتماماً خاصاً لهذه الكليات من خلال سلسلة من الإصلاحات الهيكلية؛ وذلك في سبيل تحقيق التوافق مع متغيرات العصر ومتطلباته، وتماشياً مع متطلبات رؤية 2030، وكان أبرزها قرار مجلس شؤون الجامعات بتاريخ 1442/9/14هـ بتحويل كليات المجتمع إلى كليات تطبيقية، لمعالجة العديد من التحديات التي تواجه الكليات، التي من أهمها: عدم وضوح هويتها، وضعف نظم التعليم غير التطبيقية، وبرامجها المكررة، بالإضافة إلى ضعف ارتباطها بالقطاع الخاص وعدم توافق تخصصاتها مع احتياجات سوق العمل. إذ أسهمت تلك التحديات في تفاقم مشكلة البطالة ووجود خريجين في مجالات لا تتناسب مع تخصصاتهم الدراسية، مما يبرز الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات القطاعات الخاصة من الأيادي العاملة (الحضيف والمسيطير، 2024)

كما أن من أهداف مشروع الكليات التطبيقية هو رفع الطاقة الاستيعابية للكليات بعد تحويلها ليصل إلى أكثر من 20 % من خريجي الثانوية العامة في عام 2025م عن طريق تحفيز الطلاب للالتحاق بها من خلال منحهم مكافآة مالية، وتفعيل دور الشراكات الاستراتيجية مع القطاع غير الربحي. وكذا تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتوجيه الطلاب نحو فرص العمل بشكل أسرع، مما يعكس التحول من التعليم النظري إلى التعليم التطبيقي لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة (الحماد، 2024)

وعلى الرغم من هذه الجهود الحكومية الكبيرة، تواجه الكليات التطبيقية تحديات جسيمة تعيق تحقيق أهدافها المنشودة. فقد كشفت دراسة الحضيف والمسيطير (2024) عن وجود فجوة واضحة بين مخرجات هذه الكليات واحتياجات سوق العمل، إذ أظهرت النتائج أن 60% من الخريجين يعملون في مجالات لا تتوافق مع تخصصاتهم. كما أشارت دراسة الزهراني (2023) إلى وجود فجوة ملحوظة بين المخرجات التعليمية واحتياجات سوق العمل، إذ تُظهر المؤشرات أن مستوى المواءمة بين الكليات وسوق العمل لا يتجاوز المستوى المتوسط وفق القياسات المعتمدة. كما أنها تعاني من قصور واضح في البنية التحتية التقنية وضعف في جاهزيتها الرقمية، على الرغم من تبنيها أنماطًا تعليمية حديثة كالتعلم المدمج والتعليم الإلكتروني، وأكدت دراسة المفيز (2023) على ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية في تطوير الكليات التطبيقية.

ومما سبق وفي ضوء أهمية الموضوع ونتائج الدراسات السابقة يتضح أن هناك ندرة في الأبحاث التي تتناول الشراكة بين الكليات التطبيقية والقطاع الخاص ومن ثم، تبرز المشكلة في التعرف على واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص

أسئلة البحث:

يسعى البحث إلى الإجابة عن **السؤال الرئيس** الآتي:

ما واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص من وجهة نظر القيادات بالكليات التطبيقية؟

عن طريق الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص في التعليم من وجهة نظر القيادات بالكليات التطبيقية؟
- ما واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص في البحث العلمي من وجهة نظر القيادات بالكليات التطبيقية؟
- ما واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص في خدمة المجتمع من وجهة نظر القيادات بالكليات التطبيقية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث بدرجة رئيسية إلى التعرف على واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص من وجهة نظر القيادات بالكليات التطبيقية. من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص في التعليم من وجهة نظر القيادات بالكليات التطبيقية.

- **التعرف على** واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص في البحث العلمي من وجهة نظر القيادات بالكليات التطبيقية
- **التعرف على** واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص في خدمة المجتمع من وجهة نظر القيادات بالكليات التطبيقية

أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها النظرية والتطبيقية بالآتي:

- من المؤمل أن تُسهم الدراسة في تعميق الفهم النظري لمفهوم الشراكة بين الكليات التطبيقية والقطاع الخاص، وتحديد العوامل المؤثرة في نجاح هذه الشراكات.
- قد تسهم في سد النقص في الأدبيات المحلية المتعلقة بشراكات الكليات التطبيقية مع القطاع الخاص، خاصة في السياق السعودي.
- قد تسهم نتائج الدراسة في تطوير البرامج الأكاديمية بما يلبي احتياجات سوق العمل، ويرفع من كفاءة الخريجين وتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته في برامج التدريب والبحث التطبيقي.
- تعد الدراسة الأولى - حد علم الباحثين - التي تقدم استراتيجية مقترحة لتفعيل التكامل بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص.

حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية:** يقتصر البحث على معرفة واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والقيادات بالكليات التطبيقية.
- **الحدود المكانية:** يقتصر البحث جغرافيًّا على الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص.
- **الحدود الزمانية:** تم تطبيقه في الفصل الأول من العام 1447هـ.
- **الحدود البشرية:** يقتصر البحث على أعضاء هيئة التدريس والقيادات بالكليات التطبيقية.

مصطلحات البحث:

مفهوم الشراكة

تعرف الشراكة بأنها: علاقة تفاعلية تُعزز التعاون بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، إذ تُعد الجامعات مصدراً للمعرفة والبحث العلمي. تستهدف هذه الشراكة تحقيق أهداف مشتركة تعود بالفائدة على كلا الطرفين، مما يسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع (السمحان ، 2021)

وتعرف الشراكة إجرائيا بأنها: علاقة تعاون مؤسسي وقانوني ممنهج ومستدام بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية ومؤسسات ومنشآت القطاع الخاص، تقوم على تبادل الخبرات والموارد وتوحيد الجهود لتحقيق أهداف مشتركة. وتتجسد هذه الشراكة في مجموعة من الممارسات والآليات التفاعلية التي تشمل تصميم البرامج الأكاديمية والتقنية وتطويرها بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل

الكليات التطبيقية

تعرف اللائحة المنظمة للكليات التطبيقية في الجامعات الصادرة بقرار مجلس شؤون الجامعات رقم (١/١٠/١٤٤٤).بأنها: إحدى وحدات الجامعة التعليمية، تقدم البرامج والدورات التدريبية والتعليمية التطبيقية للمرحلة التي تلي مرحلة الثانوية العامة، وتسبق مرحلة البكالوريوس، بالشراكة مع القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي، وترتبط مناهجها وخططها الدراسية بسوق العمل الحالي والمستقبلي، مناطقياً ووطنياً، ويكون لها آليات اعتماد خطط دراسية ومناهج، وطريقة إدارة وحوكمة خاصة بها وفقاً لأحكام اللائحة (مجلس شؤون الجامعات، ٢٠٢٢).

وتعرّف إجرائيًا على أنها: كليات أكاديمية متخصصة تابعة للجامعات السعودية، أنشئت لتقدم برامج تعليمية وتدريبية ذات طابع مهني وتقني تطبيقي، تستهدف ربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل الفعلية، وتعتمد بشكل كبير على معامل وورش مجهزة بأحدث التقنيات. كما تركز على تنمية المهارات العملية والشخصية لدى الطلاب

القطاع الخاص:

يعرف القطاع الخاص بأنه: الجزء المكمل لدور الدولة في الاقتصاد، والمملوك لجهات غير الجهات الرسمية في الدولة، والمكون من جميع الشركات المسهمة والمؤسساء الفردية رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال أو الأفراد العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة، التي تقبل تحمل المخاطرة من خلال ممارسة نشاط ما لأجل تحقيق الربح، وينظم عمله التشريعات والقوانين الصادرة عن الدولة الساعية لتحقيق أقصى منفعة للمجتمع والصالح العام (أبو حسين، 2024، ص10)

التعريف الإجرائي بأنه: مجموعة المؤسسات والشركات التي يملكها أفراد أو مجموعات خاصة، وتعمل خارج نطاق الحكومة. يشمل هذا القطاع جميع الأنشطة الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الربح، بما في ذلك الشركات الكبرى والصغرى، والمنشآت المتوسطة، التي تسهم في توفير فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية. يركز القطاع الخاص على التعاون مع الكليات التطبيقية لتوفير التدريب العملي، وتطوير المهارات الضرورية، مما يسهم في تلبية احتياجات سوق العمل وتحقيق التكامل الفعّال مع مخرجات التعليم

الإطار النظري والدارسات السابقة

اولاً: الإطار النظري:

يقتصر الإطار النظري على تناول تعريف الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص وأهميتها ومجالات الشراكة بين القطاع الخاص والكليات التطبيقية، وذلك وعلى النحو الآتي:

تعريف الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص

تُعرف الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص بأنها: الالتزام بين طرفين أو أكثر لاستثمار المصادر المتاحة لتحقيق هدف مشترك، والوصول إلى تبادل المنفعة (السمحان، 2021).

أهمية الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص

أصبحت الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص ركيزة أساسية في دفع عجلة الابتكار والتنمية الاقتصادية. إذ تخلق هذه الشراكات نظامًا بيئيًا تكامليًا تتدفق فيه المعرفة والموارد بين الطرفين، مما يعود بالنفع المتبادل ويعزز من قدرة كليهما على المنافسة والإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك أهمية للشراكة تعود على الجامعة وعلى القطاع الخاص ويمكن تناول ذلك فيما يأتي:

أهمية الشراكة للجامعات مع القطاع الخاص:

يرى الجهني (2019) وبن فرج وبورابه (2019) أن أهم جوانب أهمية شراكة الجامعات مع القطاع الخاص تتمثل بالآتي:

- تعزيز التمويل والموارد: تمثل إسهامات القطاع الخاص مصدرًا تمويليًا حيويًا يدعم البحث العلمي التطبيقي،
- تطوير البرامج الأكاديمية وربطها بسوق العمل: تسمح الشراكة بإجراء البحوث التطبيقية وتدريب الطلاب في بيئات عمل حقيقية، مما يثري خبراتهم العملية ويزيد من فرص توظيفهم.
- تعزيز المكانة التنافسية والابتكار: تسهم الشراكات في رفع التصنيف العالمي للجامعات ومواكبتها لأحدث التطورات، وذلك من خلال ربط البحث العلمي بمشكلات واقعية مستمدة من بيئة الأعمال.
- الاستغلال الأمثل للطاقات البشرية والمادية: يتم توظيف الكفاءات الأكاديمية والإمكانيات المخبرية للجامعات في معالجة التحديات العملية التي تواجه القطاع الخاص.
- بناء جسور المعرفة والحد من هجرة العقول: يخلق التعاون قنوات اتصال بين الخبرات الأكاديمية والنظرية في الجامعات والخبرات التطبيقية في القطاع الخاص.

أهمية الشراكة للقطاع الخاص مع الجامعات:

تتمثل أهمية الشراكة للقطاع الخاص مع الجامعات فيما يأتي: (بن فرج وبورابه، 2019)

- تأهيل وتوفير الكوادر البشرية: تمكن الشراكات القطاع الخاص من الحصول على خريجين مؤهلين ومزودين بالمهارات العملية والتقنية المطلوبة، مما يقلل من تكاليف التدريب ويسرع من عملية اندماجهم في بيئة العمل.
- الوصول إلى الابتكارات وتطوير المنتجات: يمكن للقطاع الخاص من خلال الشراكة الاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية التي تجريها الجامعات.
- الاستفادة من البنية التحتية والخدمات الاستشارية: يتيح التعاون للشركات استخدام المرافق والمختبرات المتطورة في الجامعات.

وفي ضوء ما تقدم، فإن الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص تمثل ركيزة محورية لتطوير منظومة التعليم العالي وتعزيز إسهامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ تسهم هذه الشراكة في مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، وتوجيه البحث العلمي نحو القضايا التطبيقية ذات الأولوية الوطنية، فضلًا عن تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية والمادية المتاحة.

مجالات الشراكة بين القطاع الخاص والكليات التطبيقية

الشراكة في مجال التعليم

تُعد الشراكة في مجال التعليم من الركائز الأساسية للتكامل بين الجامعات والقطاع الخاص، لما لها من دور محوري في مواءمة البرامج الأكاديمية مع متطلبات سوق العمل وتعزيز جودة المخرجات التعليمية. وفي هذا السياق، أشار Zhang & Chen (2023) إلى أن الشراكة التعليمية تتجسد في مجموعة من الممارسات التكاملية التي تسهم في تضييق الفجوة بين التعليم النظري والتطبيق العملي، وتعزز كفاءة الخريجين واستعدادهم المهني إذ تتمثل هذه الممارسات بالآتي:

- الشراكة في تخطيط وتطوير المناهج الدراسية، إذ يسهم القطاع الخاص في تقديم رؤى عملية حول المهارات والمعارف المهنية المطلوبة، بما يساعد الجامعات، ولا سيما الكليات التطبيقية.
- توفير فرص التعلم التجريبي والتدريب العملي، من خلال برامج التدريب التعاوني، والتعلم القائم على العمل، والتدريب الميداني داخل مؤسسات القطاع الخاص.
- وفي إطار ضمان جودة التعليم، تبرز مشاركة خبراء القطاع الخاص في الإشراف الأكاديمي والتقييم كآلية فاعلة لتحسين البرامج التعليمية، إذ يسهم ممثلو الصناعة في تحكيم مخرجات التعلم.
- وتسهم الشراكة كذلك في دعم التوظيف والانتقال إلى سوق العمل، من خلال برامج التوظيف المباشر، والمعارض الوظيفية، وبرامج الرعاية والإرشاد المهني، بما يساعد الطلبة على بناء شبكات مهنية فاعلة.

وفي السياق ذاته، أكدت اللائحة المنظمة للكليات التطبيقية في الجامعات (2022) الصادرة بقرار مجلس شؤون الجامعات، أن الكليات التطبيقية تقدم برامج ودورات تعليمية تطبيقية لما بعد المرحلة الثانوية وقبل مرحلة البكالوريوس، بالشراكة مع القطاعين العام والخاص والقطاع غير الربحي، على أن تكون مناهجها وخططها الدراسية مرتبطة بسوق العمل الحالي والمستقبلي على المستويين المناطقي والوطني. كما نصّت اللائحة على تمتع هذه الكليات بهياكل حوكمة واعتماد خاصة بها، وبرامج تشمل الدبلوم المشارك، والدبلوم المتوسط، والدورات التدريبية التعليمية التطبيقية، بما يعزز مرونة الشراكة واستجابتها لاحتياجات التنمية وسوق العمل.

ويمكن القول: إن الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص تمثل إطارًا استراتيجيًا متعدد الأبعاد يشمل تطوير المناهج، والتدريب العملي، والبحث العلمي، ودعم التوظيف، والحوكمة المؤسسية. ويُعد نجاح هذه الشراكة مرهونًا بوضوح الأهداف، وتكامل الأدوار، واستمرار التنسيق بين الطرفين بما يحقق مواءمة حقيقية بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

الشراكة في مجال البحث العلمي

تسهم الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تعزيز البحث العلمي التطبيقي والابتكار من خلال تنفيذ مشاريع بحثية مشتركة تستهدف حل مشكلات واقعية تواجه القطاعات الصناعية والخدمية. وتوفر هذه الشراكات تمويلًا إضافيًا للبحث العلمي، وتسهم في تحويل نتائج الأبحاث إلى منتجات أو خدمات قابلة للتطبيق التجاري، بما يدعم اقتصاد المعرفة ويعزز تنافسية المؤسسات.

وذكر الحماد (2024) أن هذه الشراكة تركز على تحويل المعرفة إلى تطبيقات عملية وتوليد حلول مبتكرة للمشكلات المجتمعية والاقتصادية. وتتمثل في:

- تعاون الجامعات مع المؤسسات الابتكارية في القطاع الخاص لتطوير الابتكارات ونقل التكنولوجيا.
- استخدام نتائج البحث العلمي في الأنشطة التعليمية والتطبيقية.
- إنشاء شركات مشتركة وهياكل مبتكرة مع القطاع الخاص لحماية التطورات الفكرية وتقاسم المنافع.
- نقل حقوق الملكية الفكرية وإنشاء مصانع جديدة قائمة على الأبحاث الجامعية.
- القيام بدراسات منهجية لحل المشكلات التي تواجه المؤسسات المجتمعية، مما يسهم في التنمية الاقتصادية.

ويمكن القول: إن الشراكة في مجال البحث العلمي تمثل ركيزة جوهرية لتحويل المعرفة الأكاديمية إلى حلول تطبيقية تُسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ تعمل هذه الشراكات على توجيه الجهود البحثية نحو معالجة التحديات الحقيقية التي تواجه القطاعات الإنتاجية والخدمية، مما يعزز الابتكار

ويسرّع وتيرة نقل التكنولوجيا. كما توفر هذه التعاونيات تمويلًا إضافيًا وتُسهّل عملية تسويق نتائج الأبحاث وحماية الملكية الفكرية، مما يُحقق عائدًا اقتصاديًا ومعرفيًا مشتركًا للجامعات وشركائها من القطاع الخاص.

الشراكة في مجال خدمة المجتمع

خدمة المجتمع من أهم الأدوار التي تضطلع بها الجامعات إذ إن كل ما تقوم به الجامعات من أنشطة تعليمية أو بحثية يجب أن ينصب في النهاية في خدمة المجتمع بمختلف مستوياته وشرائحه، وبالتالي يتم توظيف المعرفة والخبرة العملية والفنية المنتجة في الجامعات لتطوير المجتمع، كما تتيح خدمة الجامعة للمجتمع ومؤسساته الاستفادة من موارد الجامعة البشرية والمادية والعلمية باعتبارها أحد أهم مؤسسات المجتمع، إذ تضم نخبة من المفكرين والمختصين المؤهلين والمدربين لحل مشكلات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية وفهم قضاياه وتثقيف أفراده وتقديم الاستشارات لمختلف قطاعاته (الحماد ، 2024)

ويرى الأحمد (2020) أن هذه الشراكة تسهم في معالجة القضايا المجتمعية الملحة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال:

- تحديد الاحتياجات المجتمعية وتصميم برامج تلبيها باستخدام موارد الجامعة وخبرات القطاع الخاص.
- تقديم خدمات استشارية وتدريبية في المجالات الثقافية والصحية والاجتماعية والاقتصادية.
- تعزيز التماسك الاجتماعي ومكافحة التفكك من خلال مبادرات مشتركة.
- بناء قدرات المجتمع عبر تزويد الأفراد بالمهارات والمعرفة.
- إشراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في مشاريع مجتمعية تعزز لديهم مهارات التفكير الناقد والعمل الجماعي.

ومما سبق؛ فإن الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص تعد ضرورة استراتيجية في العصر الحديث، إذ إنها تخلق علاقة تبادلية تنموية تعود بالنفع على الطرفين والمجتمع ككل. فهي تمكن الجامعات من تجسير الفجوة بين الأوساط الأكاديمية وسوق العمل، وتسهم في تحقيق التنمية الشاملة من خلال توظيف التعليم والبحث العلمي في خدمة المجتمع وحل مشكلاته. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال تخطيط مؤسسي وتعاون مستمر يضمن استدامة هذه الشراكات وتحقيق أقصى استفادة منها.

ثانياً: الدراسات السابقة

في هذا الجزء نتناول الدراسات السابقة المتصلة بالموضوع، التي تم تقسيمها إلى محورين أساسيين هما: الدراسات العربية، والدراسات الأجنبية وقد تم عرض الدراسات حسب تسلسلها من الأحدث للأقدم وفيما يلي عرضاً لتلك الدراسات:

الدراسات العربية:

هدفت دراسة الحماد (2024) إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل الشراكة بين الكليات التطبيقية والقطاع غير الربحي، وتحليل أبرز الخبرات العالمية والنماذج الدولية القابلة للاستخدام في تطوير الشراكة، والكشف عن واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية والقطاع غير الربحي في الجامعات السعودية، وتحديد المتطلبات التي تسهم في تطوير هذه الشراكات. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الكليات التطبيقية بالجامعات السعودية (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة أم القرى، جامعة الإمام عبد الرحمن الفيصل، جامعة تبوك، وجامعة حفر الباطن) شملت العينة 365 عضوًا من هيئة التدريس، بالإضافة إلى قيادات القطاع غير الربحي، إذ بلغ عددهم 1181 قائدًا، استخدمت الدراسة أداة الاستبانة لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية والقطاع غير الربحي جاء بـ"درجة متوسطة". كما تم تحديد متطلبات تطوير الشراكة وظهرت بدرجة عالية جدًا

وهدفت دراسة الزهراني (2023) التعرف على درجة المواءمة بين مخرجات التعليم لكليات المجتمع السعودية والأمريكية وحاجات ومتطلبات سوق العمل والمقارنة بينهما وذلك في ضوء الممارسات والمجالات والأنشطة والمقاييس التي تؤخذ بعين الاعتبار لتحقيق التوافق المستهدف. ولتحقيق ذلك استخدمت المنهج الوصفي المسحي، واستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات. وبلغت العينة العشوائية (٦٢٨) فرداً من كليات المجتمع السعودية، ولقد توصلت الدراسة إلى تفوق كليات المجتمع الأمريكية في درجة تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات ومتطلبات سوق العمل على نظيراتها السعودية، كما أظهرت النتائج أن أنشطة التعلم القائم على العمل، وجمع البيانات والتحقق من صحة احتياجات أصحاب المصلحة الرئيسيين كانتا الأدنى من بين المجالات والأنشطة ذات العلاقة بعملية المواءمة في كليات المجتمع السعودية. كما أظهرت النتائج أن كليات المجتمع السعودية المبحوثة تستخدم مقاييس تحقيق المواءمة بمستوى منخفض مقارنة بكليات المجتمع الأمريكية التي تستخدم هذه المقاييس بمستوى عال.

كما هدفت دراسة الرويثي (2023) إلى التعرف على أهم المتطلبات لتدويل الكليات التطبيقية السعودية، وأنسب الاتجاهات الحديثة لتحقيق هذا التدويل، وبتطبيق المنهج الوصفي المسحي، كانت العينة العشوائية للدراسة (٦٣١) عضو هيئة تدريس في ثلاث جامعات هي: جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الإمام عبد الرحمن الفيصل. ولتحقيق هدف الدراسة تم إعداد استبانة، وخلصت الدراسة إلى أن أهم المتطلبات هو الدعم المالي، وحضور المؤتمرات الدولية، والتطوير المهني. بينما أهم الاتجاهات لتدويل هذه الكليات هي اتفاقات التوأمة مع الشركات الرائدة، ومواءمة الخريجين لمتطلبات سوق العمل. لا يرى المجيبون أهمية متطلب إعداد الخريج للمنافسة دوليا، وتقديم برامج التدريب الميداني

المهني للطلاب في الخارج. وكذلك، لا يرون أهمية ما يوازيها من اتجاهات للتدويل مثل التبادل الطلابي للكليات التطبيقية مع نظيراتها العالمية، وتطبيق نظم التعليم الإلكتروني وبناء فضاء عالمي.

وهدفت دراسة العليان (2023) إلى التعرف على مدى فاعلية برامج الكليات التطبيقية في بعض الجامعات السعودية في تلبية متطلبات سوق العمل، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومن يهمهم الأمر. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم جمع البيانات والمعلومات باستخدام الاستبانة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: أن دور التخصصات العلمية والتخطيط للخريجين في الكليات التطبيقية بجامعات منطقة مكة المكرمة في إعداد الطالب لسوق العمل جاء بدرجة متوسطة. بينما كانت كفاية صفات الخريجين في الكليات التطبيقية في إعداد الطالب لمتطلبات سوق العمل بدرجة مرتفعة. أما علاقة الكليات التطبيقية في إعداد الطالب لسوق العمل فقد جاءت بدرجة منخفضة. كما أظهرت نتائج الدراسة أن دور أعضاء هيئة التدريس في الكليات التطبيقية في إعداد الطالب لسوق العمل كان بدرجة مرتفعة.

وهدفت دراسة الحماد والنوح (2022) إلى التعرف على التجارب العالمية الناجحة في الشراكة الاستثمارية بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي، مع التركيز على نموذج حاضنات الأعمال الجامعية، وكذلك تحديد الآليات المقترحة للاستفادة من هذه التجارب في تفعيل استثمار حاضنات الأعمال الجامعية في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي المقارن، مستندتين إلى تحليل الأدبيات والوثائق المتاحة كأداة رئيسية لجمع البيانات. أما مجتمع الدراسة فتمثل في التجارب العالمية لحاضنات الأعمال الجامعية الناجحة، وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة تم وضع عدد من التوصيات والمقترحات؛ أهمها: الاستفادة من الأطر التنظيمية المتبعة عالميا التي تبنى عليها مشاريع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، وتشجيع القطاع الخاص المحلي والدولي على الاستثمار في مجال التعليم العالي والتدريب بالشراكة مع الجامعات، وإقامة شراكات دولية مع الجامعات العالمية والمراكز والحاضنات الدولية لافتتاح فروع لها في المملكة، واستقطاب الشركات والمؤسسات التعليمية المتميزة لتقديم ورش عمل ومحاضرات عن تجاربهم في مجال الاستثمار المشترك مع الجامعات والكليات والمعاهد، وتحسين الكفاءة في إدارة المشروعات وتشغيلها، والاستجابة السريعة لاحتياجات الأفراد والمجتمع في ظل المرونة التي يتمتع بها القطاع الخاص في التحرك والاستفادة من الفرص واتخاذ القرارات والاستجابة السريعة لأية مشاكل طارئة.

كما هدفت دراسة الكندية وآخرين (2022) إلى التعرف على مدى تلبية خريجي الكليات التطبيقية بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية لاحتياجات سوق العمل وفق الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040 في سلطنة عمان، وقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، إذ طبقت على (273) من الإداريين والأكاديميين والوظائف المساندة، وقد توصلت الدراسة إلى أن مدى تلبية

خريجي الكليات التطبيقية بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية لاحتياجات سوق العمل وفق الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040 في سلطنة عمان جاء بمدى (متوسط).

وسعت دراسة السمحان (2021) إلى تحديد طبيعة وأهمية وأشكال الشراكة بين منظمات الأعمال أو القطاع الخاص والجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي في تناول موضوع البحث من خلال جمع اكبر قدر ممكن من البيانات المنشورة المتعلقة بمشكلة وأهداف البحث وتحليلها واستخلاص نتائج وتوصيات تسهم في معالجة مشكلة البحث والإجابة عن تساؤلاته وتحقيق أهدافه. بالإضافة إلى استعراض نماذج تطبيقية ناجحة لعلاقة بعض الجامعات العربية والعالمية بالقطاع الخاص للاستفادة من هذه التجارب في تعزيز علاقة الجامعات الحكومية السعودية بالقطاع الخاص. وتوصلت الباحثة الى العديد من النتائج التي تؤكد حاجة الجامعات ومنظمات الأعمال اليوم الى إقامة علاقة شراكة فعالة تسهم في تطوير أداء منظمات الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية للجامعات وتحقيق الجودة المطلوبة في برامجها ومخرجاتها.

وهدفت دراسة القضيبي (2021) إلى التعرف على واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم، و مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والتعرف على متطلبات تحقيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والتعرف على معوقات تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي كمنهج للدراسة وتكون مجتمع الدراسة من القيادات بجامعة القصيم، و مؤسسات المجتمع المدني، و القطاع الخاص، و اشتملت عينة الدراسة على (179) قيادة، و استعانت بالاستبانة، و المقابلات كأدوات للدراسة، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج، أهمها: جاء واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، بدرجة استجابة (متوسطة) وجاءت متطلبات تحقيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، بدرجة استجابة (عالية). كما جاءت معوقات تحقيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم، ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، بدرجة استجابة (عالية).

وهدفت دراسة الخليوي (2020) إلى تقديم تصور مقترح لتحقيق المواءمة بين مخرجات كليات المجتمع واحتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي الوصفي، ولأغراض جمع البيانات أعدت استبانة، وتكون مجتمع الدراسة وعينتها من جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية خدمة المجتمع في حفر الباطن، البالغ عددهم (32) عضو هيئة تدريس، وتم الحصول على (26) استجابة، وكانت أبرز النتائج أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة على وجود توازن بين المقررات النظرية والتطبيقية، وأن البرامج في كلية المجتمع بحفر الباطن جاءت لتلبي احتياجات سوق العمل المتجددة، أما

أبرز المعوقات التي تواجه برامجها في تحقيق المواءمة بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل فتكمن في ارتفاع عدد الطلاب الملتحقين ببرامج الكلية، وقلة الاهتمام بتطوير المناهج بصورة سريعة.

الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة كيلاي (Kyali ،2025) إلى استكشاف ممارسات وشراكات ناجحة بين مؤسسات التعليم المهني/التقني وقطاع الصناعة بهدف مواءمة المناهج والمهارات مع احتياجات سوق العمل. اتبعت مقاربة وصفية تحليلية واستعرضت حالات عملية من بلدان مختلفة (دراسات حالة) ومواءمات مناهج وبرامج تدريبية. الأداة: تحليل وثائقي ودراسة حالات (cases). مجتمع الدراسة: مؤسسات TVET وشركاؤها الصناعيون في حالات مختارة. النتائج: برزت أهمية مشاركة أصحاب المصلحة (أصحاب العمل) في تصميم المحتوى، اعتماد التعلم العملي في أماكن العمل، وجود آليات تمويل مرنة (بما في ذلك PPPs)، وضرورة تطوير مهارات المدربين وربط تقييم المخرجات بمؤشرات سوق العمل.

وهدفت دراسة الباي وآخرين (Olabisi et al ،2022) التعرف على الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز تقديم التعليم التقني والمهني نحو مهارات قابلية توظيف الخريجين خلال جائحة كوفيد-19، وقد تم استخدام تصميم بحث المسح. وتم اختبار ثلاثة أسئلة بحثية وثلاث فرضيات معدومة. تكون المستجيبون من 139 مديرًا للموارد البشرية ومحاضرين في التعليم التقني والمهني، وكشفت النتائج عن: أن موارد التدريب مثل المكتبة الإلكترونية والوسائط المتعددة التفاعلية والكتب المدرسية الرقمية والاتصال بالإنترنت ضرورية.

وهدفت دراسة جراف وبنهارد (Graf, & Bernhard ،2024) إلى تحليل الترتيبات المؤسسية التي تحكم برامج التعليم العالي القائم على العمل (WBHE) في ثلاث دول هي: فرنسا، ألمانيا، والولايات المتحدة، وذلك من خلال استقصاء العوامل المحركة لتطور هذه البرامج ومقارنة أنماط حوكمتها في سياقات وطنية مختلفة. اعتمدت الدراسة منهج التحليل المقارن للسياسات والنظم التعليمية، وركّزت على تحليل السياسات والبيانات المؤسسية المتعلقة بتكوين المهارات في الدول الثلاث. أظهرت النتائج أن توسع برامج التعليم العالي القائم على العمل يعكس تحولًا في حوكمة التعليم العالي نحو نماذج أكثر تداخلاً بين الدولة والصناعة والجامعات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع عدد من الدراسات السابقة –مثل دراسة القضيبي (2021)، ودراسة. (2022 ، Olabiyi et al) – في الهدف العام المتمثل في تقويم واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص، كما تتشابه معها في اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لدراسة الاتجاهات والآراء وقياس درجة تحقق أبعاد الشراكة. كذلك تتقاطع معها في استخدام الاستبانة أداةً رئيسة لجمع البيانات،

وفي التركيز على مجتمع أكاديمي أو مهني ذي صلة مباشرة بموضوع الشراكة. غير أن الدراسة الحالية تختلف عنها من حيث التحديد الدقيق لمجالها التطبيقي؛ إذ ركزت على الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية، وهو نطاق نوعي أكثر تخصصًا مقارنة ببعض الدراسات التي تناولت الجامعات بوجه عام أو التعليم التقني في سياقات دولية. كما تتميز من حيث المجتمع والعينة باستهدافها أعضاء هيئة التدريس والقيادات ذات العلاقة المباشرة بالشراكة وفي بنائها لأداة تقيس أبعادًا تمثل وظائف الجامعات (التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع). أما من حيث أوجه الاستفادة، فقد أفادت الدراسة الحالية من الأدبيات السابقة في بناء إطارها النظري، وصياغة أبعادها ومؤشراتها، وتفسير نتائجها

منهج البحث وإجراءاته:

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي نظرًا لملاءمته لدراسة واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص من وجهة نظر القيادات بالكليات التطبيقية، الذي يعد الأنسب لدراسة الظواهر التربوية والاجتماعية كما هي في الواقع، ووصفها بدقة، وتحليل مكوناتها، بهدف الوصول إلى نتائج تفسر طبيعة الظاهرة.

مجتمع البحث:

يتكوَّن مجتمع البحث من جميع أعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية في الكليات التطبيقية خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 1447هـ / 2025م، والبالغ عددهم (294) فردًا.

عينة البحث:

تألفت عينة البحث من (167) من أعضاء هيئة التدريس والقيادات من الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص تم اختيارهم بطريقة عشوائية.

خصائص عينة البحث:

1. **من حيث الدرجة العلمية:**

جدول (1)

خصائص عينة البحث من حيث الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
أستاذ مساعد	66	39.5
أستاذ مشارك	46	27.5
أستاذ	55	32.9
الإجمالي	167	100

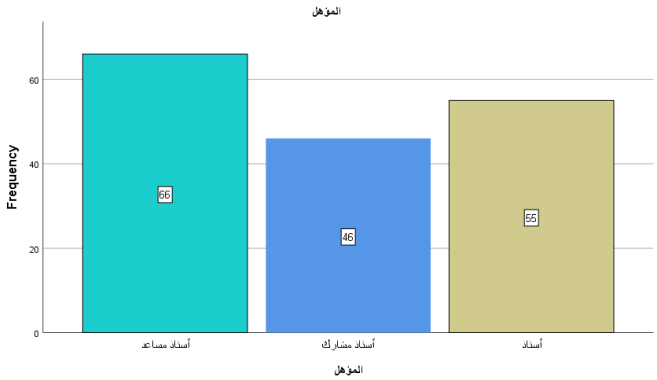

شكل رقم (1): خصائص عينة البحث من حيث الدرجة العلمية

2. من حيث سنوات الخبرة:

جدول (2)

خصائص عينة البحث من حيث سنوات الخبرة

المؤهل	التكرار	النسبة المئوية
سنوات فأقل (3)	56	33.5
أكثر من (3) سنوات إلى (6) سنوات	53	31.7
أكثر من (6) سنوات إلى (9) سنوات	16	9.6
سنوات (9) أكثر من	42	25.1
الإجمالي	167	100

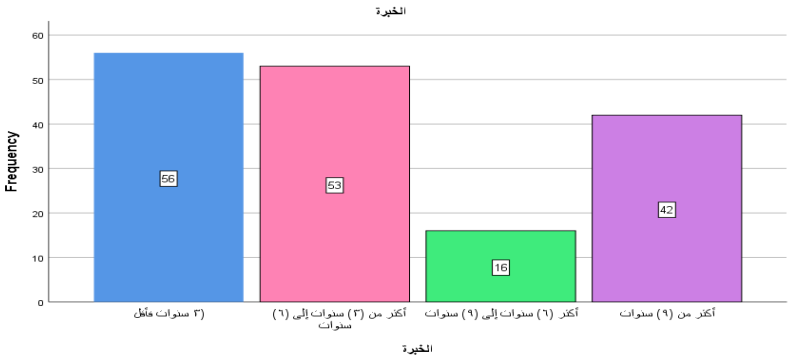

شكل رقم (2): خصائص عينة البحث من حيث سنوات الخبرة

أداة البحث: تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد تم تصميمها بعد مراجعة للإطار النظري والدراسات السابقة المتصلة بموضوع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص.

وتم تحديد المحاور التي يتألف منها المقياس والأخذ بنظر الاعتبار طبيعة وخصائص المجتمع الذي سيطبق عليه المقياس، ومن خلال استخدام طرائق وأساليب عدة لجمع وكتابة عبارات المقياس تم صياغة (27) فقرة. (**ملحق 1**).

1. صدق أداة الدراسة

تم التحقق من صدق المقياس في صورته الأولية بالطرق الآتية:

أ. الصدق الظاهري (صدق المحكمين) للأداة:

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على مجموعة من المختصين والخبراء من ذوي الخبرة والاختصاص، وطلب إليهم دراسة الأداة، وإبداء الرأي فيها من حيث: سلامة اللغة، وضوح الفقرات (واضحة، غير واضحة)، والانتماء (منتمية، غير منتمية)، والأهمية (مهمة، غير مهمة)، ومدى ملاءمتها للمحاور، وفي ضوء تلك الملحوظات تم تعديل عبارات الاستبانة، وتم الاعتماد على نسبة اتفاق (80%) كحد أدنى لقبول العبارات. وبذلك أصبح المقياس يتكون من (27) فقرة موزعة على ثلاثة أبعاد، وبعد ذلك تم إعطاء تسلسل للفقرات بصورة مجتمعة ليتم توزيعها في استمارة على العينة.

ب. صدق الاتساق الداخلي:

لحساب الاتساق الداخلي تم حساب الارتباط باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين كل بعد من أبعاد الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة، وجاءت النتائج كما يأتي:

جدول (3):

معاملات الارتباط بين درجات فقرات كل بعد من أبعاد الواقع مع الدرجة الكلية للبعد ومع الدرجة الكلية للأداة

واقع الشراكة

م	مع البعد	الأداة ككل	م	مع البعد	الأداة ككل	م	مع البعد	الأداة ككل
	البعد الأول: التعليم			البعد الثاني: البحث العلمي			البعد الثالث: خدمة المجتمع	
1	0.816**	0.724**	1	0.833**	0.794**	1	0.786**	0.70**
2	0.841**	0.734**	2	0.878**	0.833**	2	0.781**	0.736**

3	0.816**	0.765**	3	0.875**	0.847**	3	0.86**	0.761**
4	0.74**	0.67**	4	0.867**	0.813**	4	0.825**	0.807**
5	0.838**	0.774**	5	0.878**	0.847**	5	0.901**	0.800**
6	0.85**	0.807**	6	0.864**	0.827**	6	0.869**	0.81**
7	0.819**	0.777**	7	0.903**	0.854**	7	0.816**	0.778**
8	0.769**	0.718**	8	0.833**	0.795**	8	0.798**	0.763**
9	0.823**	0.786**	9	0.785**	0.772**			
10	0.815**	0.772**						

-tailed).2**Correlation is significant at the 0.05 level (

*Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يتضح من الجدول (3) أن قيم معاملات الارتباط بين درجات فقرات كل بعد من أبعاد الواقع مع الدرجة الكلية للمجال تراوحت بين (0.74 - 0.903)، وأن قيم معاملات الارتباط بين درجات فقرات كل بعد من الأبعاد مع الدرجة الكلية للأبعاد ككل تراوحت بين (0.67- 0.854)، وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) فأقل، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

2. الثبات:

تم حساب ثبات فقرات المقياس بتحليل نتائج التطبيق على العينة الاستطلاعية بطرقتين هما: معامل ثبات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، وطريقة التجزئة النصفية Split Half Method، والجدول الآتي يبين ذلك:

جدول رقم (4):

معامل الثبات باستخدام ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية للاستبانة

	N	ثبات ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية		سيبرمان براون	معامل جثمان
			الجزء الأول	الجزء الثاني		
البعد الأول: التعليم	10	0.941	0.900	0.891	0.921	0.921
البعد الثاني: البحث العلمي	9	0.955	0.930	0.894	0.952	0.927
البعد الثالث: خدمة المجتمع	8	0.942	0.897	0.912	0.907	0.905
المتوسط الكلي	27	0.977	0.955	0.961	0.959	0.958

يتضح من الجدول رقم (4) أن معامل ثبات ألفا للدرجة الكلية للاستبانة (0.977)، وهو معامل ثبات مرتفع، وهذا يؤكد على أن الاستبانة تتمتع بمؤشرات ثبات مقبولة.

وأن معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية بلغت (0.95)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات.

إجراءات تطبيق الأداة

اصبحت الاستبانة في صورتها النهائية مكونه من جزأين:

الجزء الأول: تضمن رسالة تغطية تحتوي على مقدمة بسيطة عن هدف البحث، وطريقة الإجابة، وتحث المستجيبين على التعاون تحقيقاً لأغراض البحث العلمي، بالإضافة إلى معلومات عامة عن مجتمع البحث من حيث: (الدرجة العلمية، سنوات الخبرة).

الجزء الثاني: يضم (27) فقرة، وبعد التحقق من صدق الاستبانة وثباتها، تم استكمال الإجراءات النظامية اللازمة للتطبيق على أفراد عينة البحث على النحو الآتي:

1. توزيع الاستبانة على عينة البحث.
2. جمع الاستبانات من أفراد عينة البحث.
3. التحليل الإحصائي واستخراج النتائج.

الأساليب الإحصائية

بعد جمع البيانات من تطبيق المقياس على عينة البحث باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الأسئلة ومستوى قياس المتغيرات، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS (الإصدار 26). وقد تمثلت هذه الأساليب في الآتي:

1. التكرارات، والنسب المئوية، لوصف مجتمع وعينة البحث بالنسبة للمعلومات الأولية، وفقاً لمتغيرات البحث الديموغرافية.
2. المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، وذلك لحساب القيمة التي يعطيها أفراد عينة البحث لكل عبارة، ولكل مجال، وللأداة ككل. وذلك للإجابة عن تساؤلات البحث.
3. معامل ارتباط بيرسون لحساب (الاتساق الداخلي) لأداة البحث.
4. معادلة ألفا – كرونباخ، جوتمان، سبيرمان براون، والتجزئة النصفية لحساب معامل الثبات لأداة البحث.

كما حدد مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي المتدرج كمقياس لعبارات الاستبانة في محاورها، ولتسهيل تفسير النتائج استخدم الباحثان ا الأسلوب الآتي لتحديد مستوى الإجابة على بدائل المقياس، وذلك بإعطاء وزن للبدائل: (موافق بشدة = 5، موافق =4، محايد =3، غير موافق = 2، غير موافق بشدة = 1).

وقد تم تصنيف تلك الإجابات إلى خمسة مستويات متساوية المدى عن طريق المعادلة الآتية: طول الفئة = (أكبر قيمة - أقل قيمة) ÷ عدد بدائل المقياس = (5-1) ÷ 5 = (0.80).

جدول (5)

درجات فئات معيار نتائج البحث وحدوده وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي

الدرجة	فئة المتوسط		معيار الحكم على النتائج	
	من	إلى		
5	4.21	5	موافق بشدة	مرتفعة جداً
4	3.41	4.20	موافق	مرتفعة
3	2.61	3.40	محايد	متوسطة
2	1.81	2.60	غير موافق	منخفضة
1	1	1.80	غير موافق بشدة	منخفضة جداً

عرض نتائج البحث ومناقشتها:

أولاً: عرض النتائج المتعلقة بالإجابة عن سؤال البحث الرئيس الذي ينص على:

ما و اقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص من وجهة نظر القيادات بالكليات التطبيقية؟

تم حساب المتوسط والانحراف المعياري والنسبة المئوية لمدى استخدام كل بعد من أبعاد واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص من وجهة نظر القيادات بالكليات التطبيقية، وفي الأداة ككل، التي تم تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول (6):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لواقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص من وجهة نظر القيادات بالكليات التطبيقية

رقم الفقرة	و اقع الشراكة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية%	التقدير	الترتيب
1	البعد الأول: التعليم	2.70	0.625	54	متوسطة	1
2	البعد الثاني: البحث العلمي	2.59	0.696	51.8	منخفضة	3
3	البعد الثالث: خدمة المجتمع	2.61	0.652	52.2	متوسطة	2
	المتوسط الكلي لو اقع الشراكة	2.633	0.617	52.67	متوسطة	

يتضح من النتائج في الجدول السابق أن واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص جاء بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (2.633) وبانحراف معياري (0.617)، ونسبة (52.67 %)، وهو ما يعكس وجود ممارسات قائمة للشراكة لكنها لا ترقى إلى مستوى التكامل المؤسسي أو الشراكة الاستراتيجية طويلة المدى. ويمكن عزو هذه النتيجة إلى جملة من العوامل العلمية والتنظيمية؛ من أبرزها: حداثة تجربة الكليات التطبيقية بهيكليتها الجديدة في بعض الجامعات، وتباين الأطر التنظيمية الحاكمة للعلاقة مع القطاع الخاص.

وقد جاء في المرتبة الأولى البعد الأول المتعلق بالتعليم، إذ حصل على أعلى متوسط حسابي بين الأبعاد ككل بلغ (2.70) وانحراف معياري (0.625)، وبنسبة مئوية بلغت (54%) وبدرجة متوسطة، فيما جاء في المرتبة الثانية البعد الثالث المتعلق بخدمة المجتمع، إذ حصل على متوسط حسابي (2.61) وانحراف معياري بلغ (0.652) ، وبنسبة مئوية بلغت (52.2%). وبدرجة متوسطة، وجاء في المرتبة الثالثة والأخيرة البعد الثاني المتعلق بالبحث العلمي، إذ حصل على متوسط حسابي بلغ (2.59) وانحراف معياري بلغ (0.696)، وبنسبة مئوية بلغت (51.8%) وبدرجة منخفضة، ويمكن عزو هذه النتيجة إلى وجود تعاون قائم في مجالات التدريب التعاوني وتطوير بعض الجوانب التطبيقية، إلا أنه لا يزال بحاجة إلى مزيد من التكامل المؤسسي. وأن هناك تفعيلًا نسبيًا للمشاريع المجتمعية وبرامج التدريب المرتبطة باحتياجات المجتمع. كما أن هناك ضعفًا في التمويل البحثي المشترك، ومحدودية تبني براءات الاختراع، وضعف تحويل المخرجات البحثية إلى تطبيقات عملية، وأن الشراكة تميل إلى التركيز على الجوانب التنفيذية والتدريبية أكثر من تركيزها على الجوانب البحثية والاستراتيجية طويلة المدى.

وتتفق هذه النتائج إجمالًا مع ما توصلت إليه دراسة الحماد والغامدي (2024) التي أشارت إلى أن واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية والقطاعات المجتمعية جاء بدرجة متوسطة، كذلك مع دراسة القضيبي (2021) التي أظهرت أن تطبيق الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية يتم بدرجة متوسطة مع وجود معوقات تنظيمية. كما تتوافق النتائج مع دراسة الزهراني (2023) التي بينت أن مستوى مواءمة مخرجات كليات المجتمع السعودية مع سوق العمل جاء متوسطًا مقارنة بنظيراتها الأمريكية، مما يعكس استمرار الفجوة بين التعليم والقطاع الإنتاجي

كما يوضح هذه النتائج الشكل الآتي:

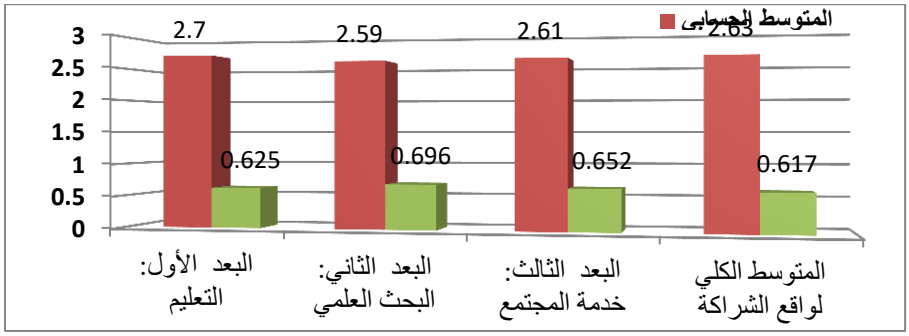

شكل (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص

ولمزيدٍ من التفصيل سيتم عرض نتائج الأسئلة الفرعية وذلك على النحو الآتي:

1) عرض ومناقشة نتائج السؤال الفرعي الأول الذي ينص على:

ما واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص في التعليم من وجهة نظر القيادات بالكليات التطبيقية؟

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لواقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص في التعليم

رقم الفقرة	البعد الأول: التعليم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية %	التقدير	الترتيب
1	يسهم القطاع الخاص في دعم البنية التحتية التعليمية.	2.84	0.744	56.80	متوسطة	1
2	يقدم خبراء القطاع الخاص فعاليات للطلاب.	2.63	0.817	52.60	متوسطة	8
3	تتكامل الكلية مع مؤسسات القطاع الخاص في التدريب.	2.75	0.724	55	متوسطة	3
4	تلبي الأنشطة التدريسية احتياج القطاع الخاص.	2.64	0.762	52.80	متوسطة	7
5	يقيم القطاع الخاص الكفايات المهنية للطلاب.	2.74	0.738	54.80	متوسطة	4
6	يدعم القطاع الخاص تحسين جودة البرامج	2.65	0.815	53	متوسطة	6
7	تستمد أساليب التقييم من بيئة العمل الفعلية.	2.77	0.728	55.40	متوسطة	2
8	تُراجع المقررات الدراسية دوريًا اعتمادًا على التغذية الراجعة من مؤسسات القطاع الخاص	2.63	740.8	52.60	متوسطة	10
9	تتكامل الكلية مع القطاع الخاص في تحديد مهارات سوق العمل.	2.69	0.742	53.80	متوسطة	5
10	تبنى خطط التدريب بالتشارك بين الكلية والقطاع الخاص بشكل دوري	2.63	0.803	52.60	متوسطة	9
	متوسط البعد الأول :التعليم	2.70	0.625	54	متوسطة	

يتضح من النتائج في الجدول السابق أن واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص في التعليم جاء بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (2.70) ونسبة (54%)، وهو ما يعكس وجود ممارسات قائمة للشراكة التعليمية بين الكليات التطبيقية والقطاع الخاص، إلا أنها لم

تصل إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية المتكاملة. ويمكن عزو هذه النتيجة علميًا إلى أن العلاقة بين الطرفين ما تزال يغلب عليها الطابع التشغيلي أكثر من كونها شراكة مؤسسية قائمة على التخطيط المشترك طويل المدى. كما أن التحول نحو مواءمة التعليم مع سوق العمل – رغم تأكيده في سياسات التعليم العالي وبرامج رؤية المملكة العربية السعودية 2030 – لا يزال في طور التفعيل التدريجي داخل الهياكل الأكاديمية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الحماد والغامدي (2024) التي توصلت إلى أن واقع الشراكة جاء بدرجة متوسطة، وكذلك مع دراسة الزهراني (2023) التي أظهرت أن مستوى المواءمة في الكليات السعودية يمارس بدرجة متوسطة مقارنة بالنموذج الأمريكي، مما يدل على أن الشراكة التعليمية في السياق المحلي قائمة لكنها لم تبلغ مستوى النضج المؤسسي الكامل.

حصلت الفقرات رقم (1، 7) على أعلى نسبة في هذا البعد وبالترتيب الأول والثاني على التوالي، ونصها: "يسهم القطاع الخاص في دعم البنية التحتية التعليمية"، " تستمد أساليب التقييم من بيئة العمل الفعلية"، وبمتوسط حسابي قدره على التوالي (2.84)، (2.77)، وبانحراف معياري قدره (0.744)، (0.728)، وبنسبة مئوية قدرها (56.80%)، (55.40%)، وبواقع شراكة متوسطة. ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الجوانب تمثل أكثر صور الشراكة وضوحًا وقابلية للتطبيق؛ إذ يُعد التدريب الميداني والتقييم المهني من المتطلبات الأساسية في الكليات التطبيقية، ما يفرض مستوى من التعاون مع القطاع الخاص بحكم طبيعة البرامج. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كيلاي (2025) التي أكدت أن التعلم القائم على العمل ومشاركة أصحاب العمل في تقييم المخرجات يمثلان ركيزة أساسية في نجاح الشراكات بين التعليم المهني وقطاع الصناعة. إلا أن بقاء التقدير في الإطار المتوسط يشير إلى أن هذه الممارسات لا تزال محدودة النطاق أو غير معممة بصورة منهجية.

حصلت الفقرات رقم (10، 8)، على المرتبة الأخيرة في هذا البعد وعلى التوالي، ونصها: " تبنى خطط التدريب بالتشارك بين الكلية والقطاع الخاص بشكل دوري"، " تُراجع المقررات الدراسية دوريًا اعتمادًا على التغذية الراجعة من مؤسسات القطاع الخاص"، وبمتوسط حسابي بلغ (2.63)، وبانحراف معياري قدره (0.803)، (0.847)، وبنسبة مئوية قدرها (52.60%)، وبواقع شراكة متوسطة. ويعزى ذلك لضعف الطابع المؤسسي المنظم للشراكة، إذ غالبًا ما تكون مشاركة الخبراء أو مراجعة المناهج مبادرات فردية أو موسمية لا تخضع لإطار دوري ملزم. كما أن تحديث المقررات يتطلب إجراءات أكاديمية وتنظيمية معقدة قد تحد من سرعة الاستجابة لملاحظات القطاع الخاص. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة القضيبي (2021) التي أشارت إلى وجود معوقات تنظيمية تحد من فاعلية الشراكة.

كما يوضح هذه النتائج الشكل الآتي:

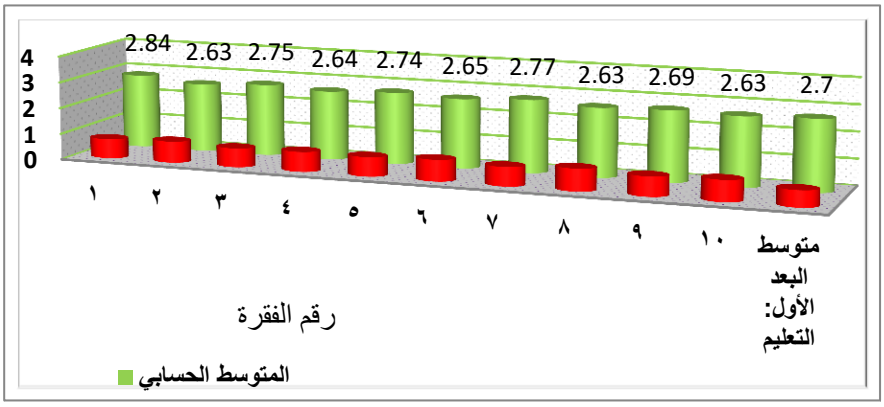

شكل (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لواقع الشراكة في التعليم

2.**عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني** الذي ينص على: ما واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص في البحث العلمي من وجهة نظر القيادات بالكليات التطبيقية؟

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لواقع الشراكة للبعد الثاني: البحث العلمي

رقم الفقرة	البعد الثاني: البحث العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية %	التقدير	الترتيب
1	يشترك القطاع الخاص مع الكلية في تنفيذ مشاريع بحثية.	2.62	0.827	52.40	متوسطة	3
2	يسهم القطاع الخاص في تمويل البحوث العلمية	2.54	0.827	50.80	منخفضة	9
3	تسعى مبادرات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لتطوير حلول بحثية مبتكرة لمشكلات القطاع الخاص.	2.65	0.837	53.00	متوسطة	2
4	توفّر الكلية خدمات استشارية بحثية للقطاع الخاص.	2.58	0.831	51.60	منخفضة	6
5	توظف الكلية والقطاع الخاص نتائج البحوث في اتخاذ القرارات المشتركة.	2.65	0.815	53.00	متوسطة	1
6	تتعاون الكلية مع القطاع الخاص بحثياً في الوصول إلى المعارف العلمية.	2.56	0.773	51.20	منخفضة	7
7	تشترك الكلية والقطاع الخاص بدعم الابتكار وتحويل الأفكار البحثية إلى منتجات.	2.59	0.793	51.80	منخفضة	5
8	تشترك الكلية والقطاع الخاص في إقامة مؤتمرات علمية لمناقشة تحديات القطاع الخاص.	2.56	0.773	51.20	منخفضة	8

9	يتبنى القطاع الخاص براءات الاختراع الناتجة عن بحوث الكلية.	2.6	0.828	52.00	منخفضة	4
	المتوسط الكلي للبعد الثاني: البحث العلمي	2.59	0.696	51.8	منخفضة	

أظهرت النتائج في الجدول السابق أن واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص في البحث العلمي جاء بدرجة منخفضة، بمتوسط حسابي (2.59) ونسبة (51.80%)، مما يشير إلى ضعف نسبي في مستوى الشراكة البحثية بين الكليات التطبيقية والقطاع الخاص. ويمكن عزو هذه النتيجة علميًا إلى عدد من العوامل، من أبرزها غلبة الطابع التعليمي والتدريبي على مهام الكليات التطبيقية مقابل محدودية التركيز المؤسسي على البحث التطبيقي التعاقدي، إضافة إلى ضعف الحوافز التمويلية والتشريعية التي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في البحث العلمي طويل الأمد. كما أن الثقافة السائدة في بعض مؤسسات القطاع الخاص تميل إلى التركيز على العائد المباشر والسريع، في حين أن البحث العلمي يتطلب استثمارًا ممتدًا زمنيًا ومخاطرة أعلى. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة القضيبي (2021) التي أشارت إلى أن واقع الشراكة المجتمعية والبحثية جاء بدرجة متوسطة إلى منخفضة مع وجود معوقات تنظيمية.

حصلت الفقرتان رقم (5، 3) على المرتبة الأولى في هذا البعد بواقع شراكة متوسطة، بمتوسط حسابي قدره (2.65)، وبانحراف معياري قدره على التوالي (0.815)، (0.837)، وبنسبة مئوية قدرها (53%)، المتعلقتان بتوظيف نتائج البحوث في اتخاذ القرارات المشتركة، وسعي مبادرات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لتطوير حلول بحثية مبتكرة، في المرتبة الأولى بدرجة متوسطة. كما حصلت الفقرة رقم (1) على المرتبة الثانية بواقع شراكة متوسطة، بمتوسط حسابي قدره على التوالي (2.62)، وبانحراف معياري قدره (0.827)، وبنسبة مئوية قدرها (52.40%)، التي نصها: " يشترك القطاع الخاص مع الكلية في تنفيذ مشاريع بحثية"، ويمكن تفسير ذلك بوجود توجه فردي أو مبادرات محدودة نحو البحث التطبيقي المرتبط بمشكلات القطاع الخاص، خاصة في إطار مشاريع التخرج أو المبادرات الطلابية، إلا أن هذا التوجه لا يزال غير مدعوم بمنظومة شراكة مؤسسية متكاملة. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة كيلاي (2025) من أهمية إشراك أصحاب المصلحة في توجيه البحوث نحو حل مشكلات واقعية، إلا أن غياب الهياكل الداعمة يحول دون تحول هذه المبادرات إلى شراكات بحثية مستدامة.

حصلت الفقرتان رقم (6، 8) على الترتيب السابع بواقع شراكة منخفضة، بمتوسط حسابي قدره (2.56)، وبانحراف معياري قدره (0.773)، وبنسبة مئوية قدرها (51.20%)، اللتان نصهما: " تتعاون الكلية مع القطاع الخاص بحثياً في الوصول إلى المعارف العلمية "، " تشترك الكلية والقطاع الخاص في إقامة مؤتمرات علمية لمناقشة تحديات القطاع الخاص". ويعزى ذلك إلى ضعف قنوات التواصل العلمي المنتظم

بين الكليات التطبيقية والقطاع الخاص، إضافة إلى أن القطاع الخاص قد لا يرى في المؤتمرات العلمية أولوية استثمارية مباشرة. كما أن التعاون في إنتاج المعرفة يتطلب ثقة متبادلة واتفاقيات رسمية واضحة، وهو ما قد لا يكون راسخًا بشكل كافٍ. كما حصلت الفقرة رقم (2) على المرتبة الأخيرة في هذا البعد، وبواقع شراكة منخفضة، بمتوسط حسابي قدره (2.54)، وبانحراف معياري قدره (0.827)، وبنسبة مئوية قدرها (50.80%)، التي نصها: " يسهم القطاع الخاص في تمويل البحوث العلمية". ويعزى ذلك إلى ضعف الحوافز التشريعية والضريبية التي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في البحث العلمي، إضافة إلى غياب نماذج واضحة للشراكات البحثية القائمة على تقاسم المخاطر والعوائد.

كما يوضح هذه النتائج الشكل الآتي:

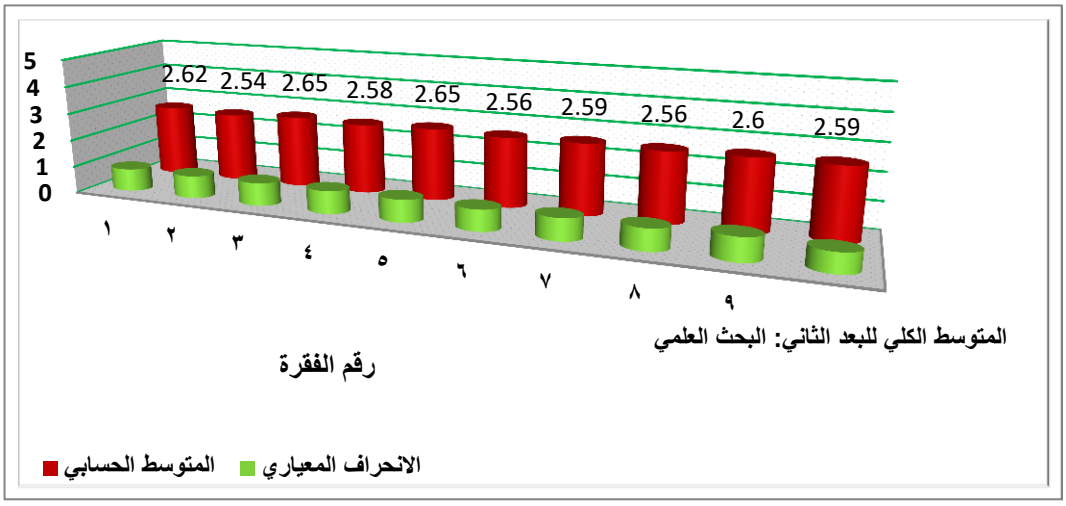

شكل (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الشراكة في البعد الثاني البحث العلمي

3.**عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث الذي ينص:** ما واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص في خدمة المجتمع من وجهة نظر القيادات بالكليات التطبيقية؟

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لواقع الشراكة بخدمة المجتمع

رقم الفقرة	البعد الثالث: خدمة المجتمع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية%	التقدير	الترتيب
1	تتبنى الكلية والقطاع الخاص أهدافاً مشتركة لخدمة المجتمع.	2.67	0.756	53.40	متوسطة	2

2	توفّر الكلية والقطاع الخاص فرص تدريب ميداني مرتبطة بالمشكلات المجتمعية.	2.69	0.789	53.80	متوسطة	1
3	تتكامل الكلية والقطاع الخاص في تنفيذ برامج تدريبية لأفراد المجتمع.	2.61	0.767	52.20	متوسطة	5
4	تمنح الكلية والقطاع الخاص مكافآت وجوائز للبحوث التطبيقية التي تخدم المجتمع	2.62	0.819	52.40	متوسطة	4
5	تدعم الكلية والقطاع الخاص المبادرات البحثية ذات الأثر المجتمعي.	2.54	0.834	50.80	منخفضة	7
6	تتعاون الكلية مع القطاع الخاص لتنفيذ أنشطة طلابية تخدم المجتمع.	2.6	0.784	52.00	منخفضة	6
7	تشترك الكلية والقطاع الخاص في دعم حاضنات الأعمال لتطوير حلول تخدم المجتمع المحلي.	2.51	0.806	50.20	منخفضة	8
8	تتكامل الكلية مع القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع تنموية ذات أثر على المجتمع.	2.66	0.797	53.20	متوسطة	3
	متوسط البعد الثالث: خدمة المجتمع	2.61	0.652	52.2	متوسطة	

أظهرت النتائج في الجدول السابق أن واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص في خدمة المجتمع جاء بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.61)، وبانحراف معياري (0.652)، وبنسبة مئوية (72.20 %)، ما يعكس وجود مستوى مقبول من التعاون بين الكليات التطبيقية والقطاع الخاص في الجوانب المجتمعية، وإن كان لا يزال دون المستوى المأمول. ويمكن عزو هذه النتيجة إلى طبيعة خدمة المجتمع بوصفها مجالًا أقل تعقيدًا من البحث العلمي من حيث الإجراءات والتمويل، وأكثر ارتباطًا بالأنشطة التدريبية والمبادرات قصيرة المدى التي يسهل تنفيذها. كما أن التوجهات الوطنية في رؤية السعودية 2030 عززت مفهوم المسؤولية الاجتماعية والشراكة المجتمعية، مما انعكس إيجابًا على هذا البعد مقارنة بغيره. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العبسي (2017) التي أشارت إلى أن مجالات التدريب وخدمة المجتمع تحظى بتفعيل أكبر من المجالات البحثية.

حصلت الفقرات رقم (2، 1) على أعلى نسبة في هذا البعد وبالترتيب الأول والثاني والثالث على التوالي، ونصها: " توفّر الكلية والقطاع الخاص فرص تدريب ميداني مرتبطة بالمشكلات المجتمعية "، " تتبنى الكلية والقطاع الخاص أهدافاً مشتركة لخدمة المجتمع"، وبمتوسط حسابي قدره على التوالي (2.69)، (2.67)، وبانحراف معياري قدره (0.819)، (0.756)، وبنسبة مئوية قدرها(52.40%)، (52.20%)، وبواقع شراكة متوسطة. ويعزى ذلك أن التدريب الميداني والمشاريع التنموية تمثل نقطة التقاء مباشرة بين

احتياجات المجتمع وأهداف القطاع الخاص، كما أنها تحقق منفعة متبادلة واضحة؛ إذ يستفيد الطلاب من الخبرة العملية، ويستفيد القطاع الخاص من الكفاءات الشابة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الدهمش (2019) التي أوضحت أن التدريب التعاوني من أكثر صور الشراكة تفعيلًا بين مؤسسات التعليم وسوق العمل.

حصلت الفقرات رقم (5، 7)، على المرتبة الأخيرة في هذا البعد وعلى التوالي، ونصها: "تتعاون الكلية والقطاع الخاص أنشطة طلابية تعالج قضايا المجتمع"، " يقدم خبراء القطاع الخاص فعاليات للطلاب"، " تشترك الكلية والقطاع الخاص في دعم حاضنات الأعمال لتطوير حلول تخدم المجتمع المحلي"، وبمتوسط حسابي بلغ (2.54)، (2.51)، وبانحراف معياري قدره (0.834)، (0.806)، وبنسبة مئوية قدرها (50.8%)، (50.20%)، وبواقع شراكة منخفضة. ويعزى ذلك إلى ضعف التكامل بين الأنشطة الطلابية والقطاع الخاص من جهة، ومحدودية الاستثمار في المبادرات ذات الطابع الابتكاري المجتمعي من جهة أخرى. كما أن دعم حاضنات الأعمال يتطلب بنية تحتية وتمويلاً واستراتيجيات واضحة لتحويل الأفكار إلى مشاريع ذات أثر مجتمعي، وهو ما قد لا يتوفر بشكل كافٍ.

كما يوضح هذه النتائج الشكل الآتي:

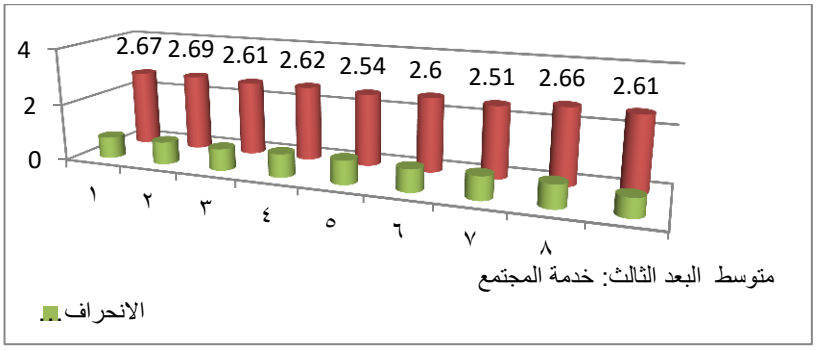

شكل رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الشراكة في البعد الثالث: خدمة المجتمع

- **خلاصة النتائج**
- أظهرت النتائج أن واقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص جاء بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي (2.633) وبانحراف معياري (0,617)، ونسبة (52.67%).
- جاء في المرتبة الأولى البعد الأول المتعلق بالتعليم إذ حصل على أعلى متوسط حسابي بين الأبعاد ككل بلغ (2.70) وانحراف معياري (0.625)، وبنسبة مئوية بلغت (54%) وبدرجة متوسطة.
- جاء في المرتبة الثانية البعد الثالث المتعلق بخدمة المجتمع، إذ حصل على متوسط حسابي (2.61) وانحراف معياري بلغ (0.652)، وبنسبة مئوية بلغت (52.2%). وبدرجة متوسطة.

- جاء في المرتبة الثالثة والأخيرة البعد الثاني المتعلق بالبحث العلمي إذ حصل على متوسط حسابي بلغ (2.59) وانحراف معياري بلغ (0.696)، وبنسبة مئوية بلغت (51.8%) وبدرجة منخفضة.

توصيات الدراسة:

استنادًا إلى النتائج يوصي البحث بما يأتي:

- تطوير إطار تنظيمي واضح للشراكة بين الكليات التطبيقية والقطاع الخاص يتضمن سياسات وإجراءات ملزمة، ومؤشرات أداء لقياس فاعلية التعاون.
- تعزيز الاستثمار المشترك في البحث العلمي التطبيقي من خلال إنشاء صناديق تمويل مشتركة، وتقديم حوافز تشريعية وتنظيمية للقطاع الخاص لدعم البحوث ذات العائد التنموي.
- تفعيل مكاتب نقل التقنية وحاضنات الأعمال داخل الكليات التطبيقية، وربطها باحتياجات القطاع الخاص لضمان تحويل المخرجات البحثية إلى منتجات أو خدمات قابلة للتطبيق.
- توسيع نطاق التدريب التعاوني ليشمل مشروعات تطبيقية مشتركة تعالج تحديات حقيقية في بيئة العمل، بما يعزز تكامل الجانب الأكاديمي مع الممارسة المهنية.
- ربط الأنشطة الطلابية بالمبادرات المجتمعية ذات الأولوية الوطنية، إضافة إلى تطوير برامج تدريبية موجهة لأفراد المجتمع تسهم في رفع كفاءتهم .
- بناء شراكات استراتيجية طويلة المدى تقوم على التخطيط المشترك وتبادل الخبرات، بدلًا من الاكتفاء بالمبادرات الموسمية أو الأنشطة المحدودة.
- نشر ثقافة الشراكة والابتكار بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة من خلال برامج توعوية وحوافز تشجيعية

مقترحات البحث:

- بناء نموذج مقترح لحوكمة الشراكة بين الكليات التطبيقية والقطاع الخاص واختبار فاعليته ميدانيًا.
- دراسة معوقات التمويل البحثي المشترك من وجهة نظر القطاع الخاص، وتحليل الحوافز الممكنة لتعزيز مشاركته.
- قياس أثر الشراكة في تحسين مخرجات التوظيف وجودة الأداء المهني للخريجين على المدى الطويل.

قائمة المراجع

اولاً: المراجع العربية

أبو حسين، أحمد محمد أحمد. (2024). التخطيط لتنمية الشراكة بين القطاع الخاص ووزارة التربية والتعليم لتعميم نظام المدارس التكنولوجية التطبيقية في ضوء خبرات بعض الدول **[أطروحة دكتوراه غير منشورة]** كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة.

الأحمد، هند بنت محمد بن عبد الله. (2020). تعزيز الشراكة بين المدارس والجامعات في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 من وجهة نظر الخبراء التربويين .*مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية، 6*(12)، 541.594–

باناعمة، فوزية بنت عبد الرحمن بن سالم. (2019). المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030: دراسة تحليلية .*مجلة التربية، 184* (1)، 746.725–

بن فرج، زوينة، وبورابة، إيمان. (2019). علاقة الشراكة الثنائية الجامعة/القطاع الصناعي بالتنمية الاقتصادية: تجربة الجزائر نموذجًا .*مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 6*(1)، 72.55–

بوجديد، ليلى، ويحياوي، إلهام، وعبد الصمد، نجوى. (2017). الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص: التجربة اليابانية والماليزية نموذجًا .*مجلة الباحث الاقتصادي، 4*(1)، 23.7–

الجهني، هيلة بنت ضحيان صالح. (2019). آليات لتطوير الشراكة المجتمعية بمدارس مدينة تبوك .*مجلة كلية التربية، 38*(183)، 517.475–

حمزة، أحمد محمد عبد الكريم. (2015). المواءمة بين مخرجات الجامعات واحتياجات سوق العمل: رؤية مستقبلية بالجامعات السعودية .*مجلة الإرشاد النفسي*، (42)، 391.365–

الحضيف، فهد صالح، والمسيطير، مشاعل سليمان. (2024). واقع برامج الكلية التطبيقية بجامعة القصيم في ضوء تداعيات الثورة الصناعية الرابعة من وجهة نظر منسوبيها .*مجلة جامعة السعيد للعلوم الإنسانية، 7*(3)، 105.74–

الحماد، أمل بنت إبراهيم، والنوح، عبد العزيز بن سالم بن محمد. (2022). تجارب عالمية في الشراكة الاستثمارية بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال التعليم العالي وسبل الاستفادة منها: حاضنات الأعمال الجامعية أنموذجًا .*مجلة التربية، 41*(194)، 484.447–

الحماد، عبد الرحمن بن عبد العزيز. (2024). تطوير الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع غير الربحي: تصور مقترح **[رسالة دكتوراه غير منشورة]** .جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

حنك، فتحية، وبواب، رضوان. (2020). الجامعة والوظيفة الخدمية المجتمعية "الوظيفة الثالثة ."*مجلة إنسنة للبحوث والدراسات، 11* (1)، 182.168–

الخليوي، لينا بنت سليمان علي. (2020). المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في المملكة العربية السعودية: كلية المجتمع بحفر الباطن أنموذجًا .*مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، 23*(عدد خاص)، 21–33.

الدهمش، خالد بن محمد بن عبد الله. (2019). دور القطاع الخاص في استيعاب خريجي الجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة 2030 .*مجلة دراسات تربوية ونفسية*، (102)، 243.205–

الرويثي، حمدي عبد الكريم حمدي. (2023). تدويل الكليات التطبيقية في المملكة العربية السعودية: المتطلبات والاتجاهات الحديثة .*مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية*، (16)، 272.239–

الزهراني، عبد الله بن عطية. (2023). المواءمة بين مخرجات التعليم لكليات المجتمع وسوق العمل: مقارنة في الممارسات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 14*(3)، 1234–1270.

السمحان، منى عبد الله صالح. (2021). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. *مجلة التربية، 190*(4)، 295.336–

الشمري، غربي بن مرجي، وحويطي، موسى محمد دسوقي. (2018). دور كليات المجتمع بجامعة الجوف في تلبية احتياجات سوق العمل: الواقع والتطلعات. *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية)، 19*(2)، 187–209.

العبسي، رهيب سعيد قائد. (2017). تصور مقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل في ضوء الواقع الحالي. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 10*(28)، 181.155–

العليان، عبد الرحمن بريك. (2023). فاعلية برامج الكليات التطبيقية ببعض الجامعات السعودية في تلبية متطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة جامعة بيشة للعلوم التعليمية، 6*(2)، 72.98–

العلوي، مها بنت هاشم بن عبد الكريم عبد الرحيم السيد. (2019). دور السياسة التعليمية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل: أسباب الفجوة والحلول. *المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، 3*(33)، 124–141.

العنزي، حمود بن الطيار معيوف. (2018). متطلبات تطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية: رؤية مقترحة. *مجلة البحث العلمي في التربية، 19*(4)، 657.627–

غدير، باسم، وإبراهيم، أوديت. (2021). دور متطلبات التعليم التقاني في إعداد مخرجات التعليم التقاني التطبيقي لتلبية احتياجات سوق العمل في سورية: دراسة ميدانية في الكلية التطبيقية بجامعة تشرين. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 43*(1)، 215.199–

القضيبي، فوزية بنت محمد. (2021). واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. *مجلة كلية التربية في العلوم الإنسانية والأدبية، 27*(2)، 74.1–

الكندية، لطيفة بنت عبد الله بن علي، والعبري، أحمد بن عبد الله، والذهلي، ربيع بن المر بن علي. (2022). مدى تلبية خريجي الكليات التطبيقية بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية لاحتياجات سوق العمل وفق الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040 في سلطنة عمان. *المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 11*(3)، 651.638–

محمد بن ناصر البقية، ومنيرة بنت محمد الشريف. (2021). الخصخصة ودورها في تجويد مخرجات التعليم من وجهة نظر قائدات المدارس. *Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences*، (74)، 167.141–

مصطفى، سليمان محمد. (2019). الشراكة بين الجامعة والصناعة في جنوب أفريقيا وإمكانية الإفادة منها في مصر. *مجلة كلية التربية، 30*(120)، 496.474–

المفيز، خولة بنت عبد الله. (2023). نموذج مقترح للتمويل المبني على الأداء في الكليات التطبيقية بالمملكة العربية السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية. *مجلة التربية، 197*(3)، 350.295–

مجلس شؤون الجامعات. *(2022). اللائحة المنظمة للكليات التطبيقية في الجامعات* (قرار رقم 1/10/1444). المملكة العربية السعودية.

Arabic References

Abu Husayn, Ahmad Muhammad Ahmad. (2024). Al-takhṭīṭ li-tanmiyat al-sharāka bayn al-qiṭāʿ al-khāṣṣ wa-Wizārat al-Tarbiyah wa-al-Taʿlīm li-taʿmīm niẓām al-madāris al-tiknūlūjiyyah al-taṭbīqiyyah fī ḍawʾ khibrāt baʿḍ al-dawāl **[Unpublished doctoral dissertation]**. Kulliyat al-Dirāsāt al-ʿUlyā lil-Tarbiyah, Jāmiʿat al-Qāhirah.

Al-Aḥmad, Hind bint Muḥammad bin ʿAbd Allāh. (2020). Taʿzīz al-sharāka bayn al-madāris wa-al-jāmiʿāt fī al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Saʿūdiyyah fī ḍawʾ Ruʾyat 2030 min wijhat naẓar al-khabarāʾ al-tarbawiyyīn. *Majallat Jāmiʿat al-Ṭāʾif lil-ʿUlūm al-Insāniyyah, 6*(12), 541–594.

Banāʿimah, Fawziyah bint ʿAbd al-Raḥmān bin Sālim. (2019). Al-muʾāmaha bayn mukhrajāt al-taʿlīm al-jāmiʿī al-Saʿūdī wa-sūq al-ʿamal fī ḍawʾ mutaṭallabāt Ruʾyat al-Mamlakah 2030: Dirāsah taḥlīliyyah. *Majallat al-Tarbiyah, 184*(1), 725–746.

Bin Faraj, Zuwainah, & Burābah, Īmān. (2019). ʿAlāqat al-sharāka al-thunāʾiyyah al-jāmiʿah/al-qiṭāʿ al-ṣināʿī bi-al-tanmiyah al-iqtiṣādiyyah: Tajribat al-Jazāʾir namūdhajan. *Majallat Abḥāth wa-Dirāsāt al-Tanmiyah, 6*(1), 55–72.

Būjidīd, Laylā, Yaḥyāwī, Ilhām, & ʿAbd al-Ṣamad, Najwā. (2017). Al-sharāka bayn al-jāmiʿāt wa-munazzamāt al-qiṭāʿ al-khāṣṣ: Al-tajribat al-Yābāniyyah wa-al-Mālīziyyah namūdhajan. *Majallat al-Bāḥith al-Iqtiṣādī, 4*(1), 7–23.

Al-Juhānī, Hailah bint Ḍaḥyān Ṣāliḥ. (2019). Āliyāt li-taṭwīr al-sharāka al-mujtamaʿiyyah bi-madāris madīnat Tabūk. *Majallat Kulliyat al-Tarbiyah, 38*(183), 475–517.

Ḥamzah, Aḥmad Muḥammad ʿAbd al-Karīm. (2015). Al-muʾāmaha bayn mukhrajāt al-jāmiʿāt wa-iḥtiyājāt sūq al-ʿamal: Ruʾyah mustaqbaliyyah bi-al-jāmiʿāt al-Saʿūdiyyah. *Majallat al-Irshād al-Nafsī*, (42), 365–391.

Al-Ḥuḍayf, Fahd Ṣāliḥ, & Al-Musayṭīr, Mashāʿil Sulaymān. (2024). Wāqiʿ barāmaj al-kulliyyah al-taṭbīqiyyah bi-Jāmiʿat al-Qaṣīm fī ḍawʾ tadaʿiyyāt al-thawrah al-ṣināʿiyyah al-rābiʿah. *Majallat Jāmiʿat al-Saʿīd lil-ʿUlūm al-Insāniyyah, 7*(3), 74–105.

Al-Ḥammād, Amal bint Ibrāhīm, & Al-Nūḥ, ʿAbd al-ʿAzīz bin Sālim. (2022). Tajārib ʿālamiyyah fī al-sharāka al-istithmāriyyah bayn al-jāmiʿāt wa-al-qiṭāʿ al-khāṣṣ. *Majallat al-Tarbiyah, 41*(194), 447–484.

Al-Ḥammād, ʿAbd al-Raḥmān bin ʿAbd al-ʿAzīz. (2024). Taṭwīr al-sharāka bayn al-kulliyyāt al-taṭbīqiyyah wa-al-qiṭāʿ ghayr al-ribḥī: Taṣawwur muqtaraḥ **[Unpublished doctoral dissertation]**. Jāmiʿat al-Imām Muḥammad bin Suʿūd al-Islāmiyyah.

Al-Khulaywī, Laynā bint Sulaymān ʿAlī. (2020). Al-muʾāmaha bayn mukhrajāt al-taʿlīm wa-sūq al-ʿamal fī al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Saʿūdiyyah: Kulliyat al-mujtamaʿ bi-Ḥafar al-Baṭin namūdhajan. *Majallat al-Balqāʾ lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt, 23*(Special Issue), 21–33.

Al-Dahmash, Khālid bin Muḥammad. (2019). Dawr al-qiṭāʿ al-khāṣṣ fī istīʿāb khūrajī al-jāmiʿāt al-Saʿūdiyyah fī ẓill Ruʾyat al-Mamlakah 2030. *Dirāsāt Tarbawiyyah wa-Nafsiyyah*, (102), 205–243.

Al-Ruwaiythī, Ḥamdī ʿAbd al-Karīm. (2023). Tawḍīl al-kulliyyāt al-taṭbīqiyyah fī al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Saʿūdiyyah: Al-muṭṭalabāt wa-al-ittijāhāt al-ḥadīthah. *Majallat al-Jāmiʿah al-Islāmiyyah lil-ʿUlūm al-Tarbawiyyah wa-al-Ijtimāʿiyyah*, (16), 239–272.

Al-Zahrānī, ʿAbd Allāh bin ʿAṭiyyah. (2023). Al-muʾāmaha bayn mukhrajāt al-taʿlīm li-kulliyyāt al-mujtamaʿ wa-sūq al-ʿamal. *Al-Majallah al-ʿIlmiyyah lil-Dirāsāt al-Tijāriyyah wa-al-Biʾiyyah, 14*(3), 1234–1270.

Al-Samaḥān, Muna ʿAbd Allāh. (2021). Al-sharāka bayn al-jāmiʿāt wa-al-qiṭāʿ al-khāṣṣ wa-dawruhā fī taḥqīq jawdat al-taʿlīm al-ʿālī. *Majallat al-Tarbiyah, 190*(4), 295–336.

Al-Shammārī, Gharbī bin Marjī, & Ḥuwaytī, Mūsā Muḥammad. (2018). Dawr kulliyyāt al-mujtamaʿ bi-Jāmiʿat al-Jawf fī talbiyah iḥtiyājāt sūq al-ʿamal. *Al-Majallah al-ʿIlmiyyah li-Jāmiʿat al-Malik Fayṣal, 19*(2), 187–209.

Al-ʿAnazī, Ḥamūd bin al-Ṭayyār. (2018). Mutaṭallabāt taṭwīr al-sharāka bayn al-jāmiʿāt al-ḥukūmiyyah wa-al-qiṭāʿ al-khāṣṣ. *Majallat al-Baḥth al-ʿIlmī fī al-Tarbiyah, 19*(4), 627–657.

Al-ʿUlwī, Māhā bint Hāshim. (2019). Dawr al-siyāsah al-taʿlīmiyyah fī taḥqīq al-muʾāmaha bayn mukhrajāt al-taʿlīm wa-iḥtiyājāt sūq al-ʿamal. *Al-Majallah al-Duwaliyyah lil-ʿUlūm al-Tarbawiyyah wa-al-Nafsiyyah, 3*(33), 124–141.

Al-ʿAlīyān, ʿAbd al-Raḥmān Barīk. (2023). Fāʿiliyyat barāmaj al-kulliyyāt al-taṭbīqiyyah bi-baʿḍ al-jāmiʿāt al-Saʿūdiyyah fī talbiyah mutaṭallabāt sūq al-ʿamal min wijhat naẓar aʿḍāʾ hayʾat al-tadrīs. *Majallat Jāmiʿat Bīshah lil-ʿUlūm al-Tarbawiyyah, 6*(2), 72–98.

Al-ʿAsbī, Rahīb Saʿīd Qāʾid. (2017). Taṣawwur muqtaraḥ li-muʾāmahat mukhrajāt kulliyyāt al-mujtamaʿ fī al-Jumhūriyyah al-Yamanīyah maʿa mutaṭallabāt sūq al-ʿamal. *Al-Majallah al-ʿArabiyyah li-Ḍamān Jawdat al-Taʿlīm al-Jāmiʿī, 10*(28), 155–181.

Al-ʿAlawī, Māhā bint Hāshim. (2019). Dawr al-siyāsah al-taʿlīmiyyah fī taḥqīq al-muʾāmaha bayn mukhrajāt al-taʿlīm wa-iḥtiyājāt sūq al-ʿamal. *Al-Majallah al-Duwaliyyah lil-ʿUlūm al-Tarbawiyyah wa-al-Nafsiyyah, 3*(33), 124–141.

Al-ʿAnazī, Ḥamūd bin al-Ṭayyār. (2018). Mutaṭallabāt taṭwīr al-sharāka bayn al-jāmiʿāt al-ḥukūmiyyah wa-al-qiṭāʿ al-khāṣṣ fī al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Saʿūdiyyah: Ruʾyah muqtaraḥah. *Majallat al-Baḥth al-ʿIlmī fī al-Tarbiyah, 19*(4), 627–657.

Ghadeer, Bāsim, & Ibrāhīm, Odyet. (2021). Dawr mutaṭallabāt al-taʿlīm al-taqānī fī iʿdād mukhrajāt al-taʿlīm al-taqānī al-taṭbīqī li-talbyat iḥtiyājāt sūq al-ʿamal fī Sūriyah. *Majallat Jāmiʿat Tishrīn lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-ʿIlmiyyah, 43*(1), 199–215.

Al-Qudaybī, Fawziyah bint Muḥammad. (2021). Wāqiʿ taṭbīq al-sharāka al-mujtamaʿiyyah bayn Jāmiʿat al-Qaṣīm wa-muʾassasāt al-mujtamaʿ al-madanī wa-al-qiṭāʿ al-khāṣṣ. *Majallat Kulliyyat al-Tarbiyah fī al-ʿUlūm al-Insāniyyah wa-al-Adabiyyah, 27*(2), 1–74.

Al-Kindiyyah, Laṭīfah bint ʿAbd Allāh, Al-ʿAbrī, Aḥmad bin ʿAbd Allāh, & Al-Dhahli, Rabīʿ bin al-Mar. (2022). Madā talbiyah khurījī al-kulliyyāt al-taṭbīqiyyah bi-Jāmiʿat al-Tiqniyah wa-al-ʿUlūm al-Taṭbīqiyyah li-iḥtiyājāt sūq al-ʿamal. *Al-Majallah al-Duwaliyyah lil-Dirāsāt al-Tarbawiyyah wa-al-Nafsiyyah, 11*(3), 638–651.

Majlis Shuʾūn al-Jāmiʿāt. (2022). *Al-Lāʾiḥah al-munazzimah lil-kulliyyāt al-taṭbīqiyyah fī al-jāmiʿāt (Qarār raqm 1444/10/1).* Al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Saʿūdiyyah.

Muḥammad bin Nāṣir al-Baqiyah, & Al-Sharīf, Munīrah bint Muḥammad. (2021). Al-khuṣkhaṣah wa-dawruhā fī tajwīd mukhrajāt al-taʿlīm. *Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences, 74*, 141–167.

Muṣṭafā, Sulaymān Muḥammad. (2019). Al-sharāka bayn al-jāmiʿah wa-al-ṣināʿah fī Junūb Ifrīqiyā wa-imkāniyyat al-ifādah minhā fī Miṣr. *Majallat Kulliyyat al-Tarbiyah, 30*(120), 474–496.

Al-Mufīz, Khawlah bint ʿAbd Allāh. (2023). Namūdhaj muqtaraḥ lil-tamwīl al-mabnī ʿalā al-adāʾ fī al-kulliyyāt al-taṭbīqiyyah fī al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Saʿūdiyyah. *Majallat al-Tarbiyah, 197*(3), 295–350.

ثانيا: المراجع الانجليزية:

Akomea-Frimpong, I., Jin, X., Osei-Kyei, R., & Kukah, A. S. (2023). Public-private partnerships for sustainable infrastructure development in Ghana: A systematic review and recommendations. *Smart and Sustainable Built Environment, 12*(2), 237–257. https://doi.org/10.1108/SSBE-XXXX

Ansari, Z., & Sanchuli, F. (2017). Technical university: Investigating the relationship between technical and industrial university. *IJCSMC, 6*(9), 65–77.

Graf, L., Lohse, A. P., & Bernhard, N. (2024). Varieties of work-based higher education: France, Germany and the United States compared. *International Journal of Training and Development, 28*(4), 385–403. https://doi.org/10.1111/ijtd.12329

Kyali, M. (2025). Aligning vocational education with industry needs: Partnerships and successful practices. In *Innovative approaches to vocational education and regional development*. IGI Global. https://doi.org/10.4018/979-8-3693-9496-0.ch00

Olabiyi, O. S., Okeowo, S. O., Adedayo, G. O., & Ipinlaye, A. (2022). Public-private partnership for effective delivery of technical vocational education in enhancing graduate employability skills during the COVID-19 pandemic in Nigeria. *Jurnal Pendidikan Teknologi dan Kejuruan, 28*(1), 1–13. https://doi.org/10.21831/jptk.xxxx

Zhang, Y., & Chen, X. (2023). Empirical analysis of university–industry collaboration in postgraduate education: A case study of Chinese universities of applied sciences. *Sustainability, 15*(7), 6252. https://doi.org/10.3390/su1507xxxx

ملحق (1)

استبانة و اقع الشراكة بين الكليات التطبيقية في الجامعات السعودية والقطاع الخاص

أولاً: البيانات الأولية:

الدرجة العلمية

	أستاذ مساعد		أستاذ مشارك		أستاذ

سنوات الخدمة:

	(٣) سنوات فأقل		أكثر من (٣) سنوات إلى (٦) سنوات		أكثر (٦) سنوات إلى (٩) سنوات
	أكثر من (٩) سنوات				

ثانياً: محاور الاستبانة

المحور الأول: و اقع الشراكة

البعد الأول: مجال التعليم

	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق نوعاً ما	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يسهم القطاع الخاص في دعم البنية التحتية التعليمية.					
2	يقدم خبراء القطاع الخاص فعاليات للطلاب.					
3	تتكامل الكلية مع مؤسسات القطاع الخاص في التدريب.					
4	تلبي الأنشطة التدريسية احتياج القطاع الخاص.					
5	يقيم القطاع الخاص الكفايات المهنية للطلاب.					
6	يدعم القطاع الخاص تحسين جودة البرامج.					
7	تستمد أساليب التقييم من بيئة العمل الفعلية.					
8	تُراجع المقررات الدراسية دوريًا اعتمادًا على التغذية					

	الراجعة من مؤسسات القطاع الخاص					
9	تتكامل الكلية مع القطاع الخاص في تحديد مهارات سوق العمل.					
10	تبنى خطط التدريب بالتشارك بين الكلية والقطاع الخاص بشكل دوري					

البعد الثاني: مجال البحث العلمي

	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق نوعاً ما	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يشترك القطاع الخاص مع الكلية في تنفيذ مشاريع بحثية.					
2	يسهم القطاع الخاص في تمويل البحوث العلمية.					
3	تسعى مبادرات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لتطوير حلول بحثية مبتكرة لمشكلات القطاع الخاص.					
4	توفّر الكلية خدمات استشارية بحثية للقطاع الخاص.					
5	توظف الكلية والقطاع الخاص نتائج البحوث في اتخاذ القرارات المشتركة					
6	تتعاون الكلية مع القطاع الخاص بحثياً في الوصول إلى المعارف العلمية.					
7	تشترك الكلية والقطاع الخاص بدعم الابتكار وتحويل الأفكار البحثية إلى منتجات.					
8	تشترك الكلية والقطاع الخاص في إقامة مؤتمرات علمية لمناقشة تحديات القطاع الخاص.					
1	يتبنى القطاع الخاص براءات الاختراع الناتجة عن بحوث الكلية.					

البعد الثالث: مجال خدمة المجتمع

	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق نوعاً ما	غير موافق	غير موافق

		بشدة
1	تتبنى الكلية والقطاع الخاص أهدافاً مشتركة لخدمة المجتمع.	
2	توفّر الكلية والقطاع الخاص فرص تدريب ميداني مرتبطة بالمشكلات المجتمعية.	
3	تتكامل الكلية والقطاع الخاص في تنفيذ برامج تدريبية لأفراد المجتمع.	
4	تمنح الكلية والقطاع الخاص مكافآت وجوائز للبحوث التطبيقية التي تخدم المجتمع	
5	تدعم الكلية والقطاع الخاص المبادرات البحثية ذات الأثر المجتمعي.	
6	تتعاون الكلية مع القطاع الخاص لتنفيذ أنشطة طلابية تخدم المجتمع.	
7	تشترك الكلية والقطاع الخاص في دعم حاضنات الأعمال لتطوير حلول تخدم المجتمع المحلي.	
8	تتكامل الكلية مع القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع تنموية ذات أثر على المجتمع.	